الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ١٩

الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون ..... (فيجي)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوا - كامون (كوت ديفوار).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد أنتوني مارتي بيتي، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد أنتوني مارتي بيتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد أنتوني مارتي بيتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد مارتي بيتي (أندورا) (تكلم بالكتالونية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): في هذا العام، مرة أخرى، تدعو الأمم المتحدة جميع البلدان على ظهر كوكب الأرض للمشاركة في الجمعية العامة، التي يمكن القول إنها بمثابة برلمان عالمي. مرة أخرى، هذا العام، تتاح لنا الفرصة لاستعراض مظاهر التقدم والإخفاق التي شهدناها في هذا المشروع المشترك الكبير الذي يرمي إلى تعزيز السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. مرة أخرى، هذا العام، نجتمع هنا لنُقيِّم ونطلب ونطالب أنفسنا، ولنفكر في ضرورة تجديد منظومة الأمم المتحدة وتحسين أدائها.

ومع ذلك، فإن تكراري القول ”مرة أخرى، هذا العام“ يمثل في حد ذاته نجاحا. وبغض النظر عن قرارات جيدة وأخرى أقل جودة اتخذت على مر السنين، فإن مجرد تجديد قرابة ٢٠٠ دولة ذات سيادة التزامها بالأمم المتحدة رمزياً كل عام هو وحده سبب للأمل بالنسبة لكل من يؤمن بيقين، مثل شعب أندورا، بتعددية الأطراف والحاجة إلى تعزيز السلام والأمن والعدالة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ومنذ إنشائها قبل أكثر من سبعة عقود، لم تكن الأمم المتحدة شريكاً سلبياً أو ملمحاً ساكناً. بل على العكس تماماً، فقد تمكنت من توسيع نطاق مهمتها، وجعلت أهدافها أكثر طموحاً كما جعلتها ذات مضمون ونتائج ملموسة. لقد أنشئت الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن والنهوض بحقوق الإنسان. ولكن، عاماً بعد عام، وسعت نطاق عملها لتصبح كما نراها اليوم، جمعية كبيرة تضم كل البلدان الموجودة على ظهر الكوكب، وتسعى إلى إيجاد حلول لما يؤثر علينا محليا وفيما بيننا جميعاً.

وكانت الشهور الاثنى عشر الماضية بناءة للغاية فيما يتعلق بأوجه التقدم على المستوى المتعدد الأطراف. وقبل عام واحد تحديداً، اعتمدنا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بالإجماع أهداف التنمية المستدامة الواردة في ما يعرف بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبعد بضعة أشهر، وبفضل القوة الدافعة والريادة للجمهورية الفرنسية وزميلنا فرانسوا أولوند – تجلت قدرة المجتمع الدولي في بلورة شكل ومضمون لتلك الأهداف من خلال صياغة وتوقيع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ومواكبة للأمم المتحدة، كرست أندورا برنامج الدراسات في جامعتها الصيفية هذا العام لأهداف التنمية المستدامة على النحو الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولمدة أسبوع كامل، كانت عاصمتنا، أندورا لا فيلا، مسرحاً لتأملات ونقاشات الخبراء، فضلا عن ممثلي المؤسسات، كالأمين العام لمجلس أوروبا ووكيلين للأمين العام للأمم المتحدة.

وجامعة أندورا الصيفية تحتفل ببداية العام الدراسي في بلدنا بعد العطلة الصيفية. وفي هذا العام، بدأ أبناء أندورا العام الدراسي بتأكيد وإظهار التزامنا بقيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي. وفعلنا ذلك بإضافة لهجتنا الخاصة، مع التركيز على التعليم. ولذلك، اخترنا الجامعة الصيفية منبراً تسلط أندورا من خلاله الضوء على التزامها بخطة التنمية الشاملة لعام ٢٠٣٠.

وأهداف التنمية المستدامة جميعها تشترك في نفس الدرجة من الأولوية. لكن الهدف ٤ بشأن جودة التعليم يكتسي أهمية مزدوجة. فمن جهة، هو هدف في حد ذاته يتصل بشكل مباشر بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. إلا أنه أيضاً وسيلة لبلوغ بقية الأهداف. ولدى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، شددت الجمعية العامة على ضرورة تفصيل تلك الأهداف حال تنفيذها والسعي إلى إشراك أصحاب المصلحة المعنيين كافة – وليس مجرد المؤسسات العامة فحسب – في هذا المشروع الطموح. لذلك، فإن المشاركة العالمية، بما في ذلك من جانب الأفراد والمؤسسات المحلية والمنظمات فوق الوطنية الكبيرة، يتطلب أداة رئيسية هي التعليم.

إن هذا الصرح العظيم من مبادئ الأمم المتحدة وقيمها مبني على فكرة أن ما يؤثر علينا جميعاً يجب أن نشترك جميعاً في إيجاد حل له وأن المسائل العالمية تتطلب إجراءات عالمية منسقة. صحيح أن العالم الذي يتجه إلى العولمة يحتاج إلى مؤسسات عالمية وقواعد عالمية منظّمة وحلول عالمية. ولكن البناء كله سيكون هشاً مثل بيت من ورق إن لم نعلم الأجيال الجديدة كيف يكونوا مواطنين عالميين. فالعالم المعولم يحتاج مواطنين عالميين.

وفي سعينا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تركز أندورا على التعليم وتحسين نوعيته للجميع، وليس هذا هدف في حد ذاته وبحد ذاته لكن أيضا من أجل النهوض بالتعليم من أجل تحقيق المواطنة العالمية. وهذه المواطنة ينبغي أن تكون على بينة من التحديات والفرص في عالمنا، وأن تكون حساسة إزاء حماية حقوق الإنسان ومنفتحة على ديناميات عصرنا ومستعدة لها.

وخلال السنوات الماضية، جعلت الحكومة التي أترأسها التعليم مركز السياسة الخارجية لأندورا في الساحة المتعددة الأطراف. فعلنا ذلك خلال رئاسة أندورا لمجلس أوروبا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وفعلنا ذلك من خلال الانضمام إلى مبادرة التعليم أولاً العالمية التي يروج لها الأمين العام بان كي - مون. وفعلنا ذلك في سياقات الجماعة الأيبيرية - الأمريكية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وسنفعل ذلك أيضا عن طريق جعل التعليم أحد أولوياتنا كأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسنواصل القيام بذلك في كل المحافل المتعددة الأطراف التي تتعامل مع التعليم. مع ذلك، واتساقاً مع الهدف ١٧ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا ندرك حاجتنا للسعي إلى تحالفات مع بلدان أخرى، وإلى إجراءات مشتركة وشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وأود أن أقدم مثالاً حديثاً لعمل قامت به أندورا في الساحة المتعددة الأطراف. قبل أسبوعين، عقد في أندورا المؤتمر الخامس والعشرين لوزراء التعليم في البلدان الأيبيرية - الأمريكية. وأفضى الاجتماع إلى التزام الحكومات الأيبيرية - الأمريكية بتشجيع تنقل جميع طلابنا.

والاتفاق بين الحكومات والأمين العام للجماعة الأيبيرية - الأمريكية، ومنظمة الدول الأيبيرية - الأمريكية للتربية والعلم والثقافة ومجلس الجامعة الأيبيرية - الأمريكية، سيعزز فرص تنقل طلاب الجامعات داخل المنطقة الأيبيرية - الأمريكية، التي تضم ٢٢ دولة عضو كاملة العضوية حالياً. وهدف الموقعين هو توفير إمكانية التنقل لـ ٢٠٠ ٠٠٠ طالب جامعي من الآن وحتى عام ٢٠٢٠.

وكلما تناولنا مسألة التعليم، يكون الهدف من شقين. فمن ناحية، هدفنا هو تشجيع تبادل الخبرات، مما يسهم في تحسين نوعية نظمنا التعليمية. ومن ناحية أخرى - ولعل هذا هو الجزء الأهم - فإن هدفنا هو جعل شبابنا على بينة من أن واقعهم ومستقبلهم لا ينتهيان عند حدود البلد الذي ولدوا فيه، بل إنهم مواطنون في مجتمع عالمي. وإلى حد ما، نحن نسير على خطى برنامج إيراسموس لتنقل طلاب الجامعات في أوروبا. فما هي العناصر التي أدت إلى تعزيز البناء الأوروبي - ما هي النظم والتوجيهات التي تشكل مكتسبات الاتحاد الأوروبي، أو كل أولئك الشباب الذين اتجهوا منذ عقود إلى استكمال جزء من مقرراتهم الجامعية في بلدان أوروبية أخرى ويشعرون أنهم أوروبيون؟

الشباب لا يرغبون في عزل أنفسهم. ونحن هنا اليوم - ومعظمنا من الجيل الذي تجاوز مرحلة الشباب - يجب أن نكون أكثر سخاء وتفتحا، لأن مستقبل شبابنا وبلداننا وعالمنا يتوقف عليهم. فإذا علّمنا شبابنا كمواطنين في عالم يتجه إلى العولمة، سنكون قد أرسينا حجر الأساس لعالم أكثر انفتاحاً وتعاوناً ونزاهة.

واتساقاً مع موضوع هذه الدورة، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، فإن التزام أندورا بجودة التعليم لا يقتصر على الإجراءات المتنوعة في المحافل المتعددة الأطراف، ولكن ينطوي أيضا على بعد محلي. ويبدأ هذا البعد المحلي نتيجة لحسن الحظ - ولا بد أن نقول ذلك لأنه من حسن حظنا أننا نتمتع بوجود ثلاثة نظم عامة للتعليم مجانية ومتاحة للجميع: الإسبانية والفرنسية والأندورية. وهذا في حد ذاته يشكل مجتمعاً تعليمياً تعددياً مع وجود عنصر دولي ملحوظ.

وبهذا المعنى، يعتبر شعب أندورا رائداً في نظامنا التعليمي باستحداثه ”التعليم من خلال المهارات“، وهو نموذج يسعى للتغلب على المفهوم القديم الذي يعتبر التعليم مجرد تراكم للمعارف، إلى التركيز على فهم التعليم على أنه مجموعة من القدرات والمهارات لتطبيق تلك المعارف. والسبب وراء هذا النموذج هو أن التفكير هو المهم وليس معرفة الكثير. نحن

لا نرغب في إنشاء الموسوعات، ولكن في تنشئة المواطنين. فالمواطنون يمكنهم تطوير أنفسهم وقادرون على النمو في عالم يتغير بسرعة كبيرة وعلى الاستجابة بشكل مناسب عندما يواجهون ما هو متوقع أو غير المتوقع ولا يخشون التغيرات أو الدينامية أو الانفتاح.

ونحن في أندورا نعمل منذ سنوات على تعليم يركز على المهارات المشتركة. والآن – وتحديداً بسبب الحاجة إلى توعية المواطنين العالميين – نود أن نمضي خطوة أخرى إلى الأمام. وأندورا، بالتنسيق مع مجلس أوروبا، ستقوم بإعداد برامج للتدريب على القيم والنظم الديمقراطية، وذلك لقياس قدرات ومهارات شبابنا فيما يتعلق بتلك القيم الديمقراطية. فلِم لا نفكر في التزام عالمي لتعليم أطفالنا الصغار بشأن مبادئ وقيم الأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديدا، بشأن أهداف التنمية المستدامة المكرسة في خطة عام ٢٠٣٠؟ لأنه في عام ٢٠٣٠، سيكونون هم، وليس نحن، من يجلس هنا في الجمعية العامة.

لم تعد الجدلية الكبرى في عصرنا – كما كانت في الماضي – بين اليمين واليسار، أو سياسة الكتل التي سادت خلال الحرب الباردة، والتي تركناها وراء ظهورنا لحسن الحظ. بل إن الجدلية الكبرى في وقتنا هذا هي بين الانفتاح والانغلاق، بين من يرغبون في عالم مفتوح وشفاف وتعاوني وديناميكي لديه مؤسسات قوية متعددة الأطراف ومن يرغبون في عالم مغلق وغير واضح وساكن الحركة يرعى كل بلد فيه مصالحه الخاصة فقط وحصرياً.

والطريق إلى الانفتاح على الالتزام والتفاوض وتعددية الأطراف هو المسار الذي نتبعه لعقود خلت تحت رعاية الأمم المتحدة. أما الطريق إلى الانغلاق فما هو إلا انعكاس للخوف وصفة للشعبويين والانتهازيين، الذين ينسحبون إلى الحمائية عندما يواجهون أزمة اقتصادية عالمية النطاق؛ وعندما يواجهون تهديداً عالمي النطاق للأمن، فإنهم يبادرون بإغلاق حدودهم؛ وعندما يواجهون تحدياً مثل تغير المناخ، فإنهم يعتمدون التوجه الأناني – الركوب مجانا – أو يتوقعون من الآخرين أن يبذلوا هم الجهد. وتتمثل ردود الشعوبيين في أنه خطأ الآخرين، وأنه ينبغي لنا عزل أنفسنا عن الآخرين. ولكن، في مجتمعنا العالمي، نحن الآخرين.

أعتقد أننا جميعاً هنا في الجمعية لتجديد ثقتنا في طريق متعدد الأطراف والاستمرار في تطبيق الحكمة القائلة إن المسائل العالمية تتطلب ردوداً عالمية. وإمارة أندورا اليوم تؤكد إيمانها بالمسار المتعدد الأطراف. ففي محافل مثل الجمعية العامة، يمكن لبلد كبلدنا، بمساحة ٤٦٨ كيلو متر مربع وما لا يزيد على ٧٠ ٠٠٠ نسمة، أن يقف على قدم المساواة مع بقية الدول على هذا الكوكب. وأنا لا أقصد المساواة بلاغة فحسب، بل إننا نشارك وننخرط في إجراءات منسقة ومتوازنة تشمل المجتمع الدولي برمته، ونفعل ذلك منذ سنوات.

لقد أثبتنا ذلك، بصورة كافية للغاية في اعتقادي، من خلال المشاركة بكل جهودنا في بناء اقتصاد عالمي أكثر تعاونا وشفافية وعدالة. وخلال السنوات الخمس الماضية، فتحت أندورا اقتصادها أمام الاستثمار الأجنبي، وأعطت حقوقاً اقتصادية لجميع المقيمين الدوليين، وأنشأت نظاماً ضريبياً وفقاً للمعايير الدولية، وحققت خطوات متقدمة في المسائل المتعلقة بتبادل المعلومات المالية، والتي ستبلغ ذروتها في العام القادم بتطبيق النظام الآلي لتبادل المعلومات داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وقمنا أيضا بإنشاء شبكة من معاهدات الازدواج الضريبي لتدويل النموذج الاقتصادي.

بالترادف مع ذلك، وجنباً إلى جنب مع موناكو وسان مارينو، نتفاوض على اتفاق انتساب مع الاتحاد الأوروبي من شأنه التمكين من مشاركة أندورا الكاملة في السوق الداخلية الأوروبية. وقد فعلنا ذلك ليس لأننا في حاجة إلى تحديث

اقتصادنا وتنويعه فحسب، ولكن أيضا عن اقتناع راسخ بأن عالم العلاقات الاقتصادية والتجارية الأكثر كثافة هو بطبيعته عالم أكثر تعاوناً وأقل أنانية. وهو أيضا عالم أكثر جنوحاً للسلم والوئام والحلول التفاوضية للتراعات واحترام حقوق الإنسان والحريات.

تلك هي نفس روح الثقة الراسخة في العمل العالمي الذي شاركنا فيه خلال العام الماضي في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي أدت إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وخلال الأسابيع المقبلة، سيُطلب من برلماننا التصديق على اتفاق باريس. وبنفس هذه العقلية، في رأينا، يجب أن نتعامل مع مسألة النزوح الكبير للاجئين والمهاجرين، والتي أصبحت من التحديات الكبرى في عصرنا. ويتعين معالجة هذا التحدي من خلال تنظيم تدفقات الهجرة والحق في اللجوء، على الصعيد الدولي ومحلياً على السواء، بالتوزيع العادل للعبء الذي قد يمثله استيعاب أعداد كبيرة من النازحين، ومن خلال الرعاية واليقظة ضماناً لاحترام حقوق النازحين وكرامتهم.

وفي ذلك الصدد، بالانتقال إلى ما ذكرته من قبل بشأن الدور الأساسي للتعليم، يسرني أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي عقد هنا في ١٩ أيلول/سبتمبر، شدد أيضا على الحاجة إلى بناء خطاب إيجابي بشأن الهجرة. وتضرب أندورا – التي ظلت لعقود أرضا رحبت بالعديد من الأسر من جميع الأنحاء – مثالا جيدا على ذلك الخطاب الإيجابي، كما هو الحال، وأنا واثق من ذلك، بالنسبة للعديد من البلدان الممثلة هنا. ومع ذلك، وبغية أن يظل الخطاب صالحا، فإننا بحاجة أيضا إلى تدريس قيمة احترام التنوع. يجب أن نربي مواطنين عالميين لا يخشون الاختلاف أو التغيير.

وبينما تفضل الشعبوية النزعة الحمائية والعزلة الاقتصادية، فإننا نختار التحرير وتحقيق مزيد من التكامل بين اقتصاداتنا الوطنية. وفي حين تفضل الشعبوية إنكار الأدلة العلمية على تغير المناخ وتدير ظهرها للمشكلة، فإننا نختار الالتزامات والإجراءات المحددة القابلة للقياس. وفي حين تفضل الشعبوية إغلاق الحدود وبناء الجدران وتأجيج الخوف من الاختلاف، نختار نحن كرامة الأشخاص، والتنظيم، والتثقيف بشأن التنوع.

إن هذه هي الدورة الأخيرة التي تعقدها الجمعية العامة في ظل تولي السيد بان كي – مون لمنصب الأمين العام. وقد ألقى العديد من المتكلمين الضوء على حياته المهنية وقراراته الحكيمة خلال العقد الماضي. لقد كان السيد بان كي – مون هو الأمين العام الذي حقق التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية وكان هو القوة الدافعة وراء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لقد كان طرفا فاعلا رئيسيا في إعادة إطلاق الاستراتيجية المتعددة الأطراف في مكافحة تغير المناخ، التي بلغت ذروتها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وبالنسبة لإرث ولايته التي استمرت عشر سنوات، فإنه يترك لنا مسارا جليا في شكل أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لذا، فإن السيد بان كي – مون يعد طرفا فاعلا أساسيا في أي فهم أو تفسير للأمم المتحدة، وبالتالي للمجتمع الدولي بأسره خلال الثلث الأول من القرن الحادي والعشرين.

وبالنسبة لشعب أندورا، فإن السيد بان كي – مون أيضا هو أول أمين عام يقوم بزيارة رسمية إلى بلدنا، على نحو ما فعل في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد أخذ الشعب الأندوري بتعاليمه على نحو جيد. وإذا كان التعليم هو الخط التوجيهي لجزء كبير من العمل المتعدد الأطراف الذي تقوم به أندورا، فهذا أيضا بفضل إصرار الأمين العام على جعل كفالة تعليم عالمي جيد إحدى الركائز الرئيسية لعمله خلال السنوات العشر الماضية

على رأس الأمم المتحدة. وكما قال السيد بان كي – مون خلال زيارته إلى أندورا قبل ثلاث سنوات ونصف، ستظل الأمم المتحدة قادرة على التعويل على بلدنا في المسعى الجماعي الرامي إلى بناء عالم أكثر سلاما وأمنا، وقبل كل شيء، أكثر إنصافا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أنتوني ماريتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، من المنصة.

خطاب السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطحب السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سالواي (فانواتو) (تكلم بالفرنسية): تود فانواتو أن تشارك المتكلمين السابقين في تهنئة رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين على مهمته ودوره الجديدين. ونحن فخورون بأنه، للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، يتولى ذلك المنصب أحد زملائنا من منطقة المحيط الهادئ. ونؤكد للرئيس على دعم وفد بلدي الكامل خلال فترة ولايته ورئاسته للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، السيد ماغتر ليكتوفت، على توجيه أعمال الدورة السبعين.

كما أود أن أعرب عن خالص امتناني للأمين العام بان كي – مون على ما قدمه من توجيه استثنائي للأمم المتحدة طيلة العقد الماضي. فقد أبدى طوال تلك السنوات قيادة أحد مواطني العالم الصادقين. لقد حقق العديد من الإنجازات، والتي تظهر في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومما لا شك فيه أن هذه النجاحات الرئيسية رسمت مستقبل البشرية في السنوات القادمة. وأتمنى للسيد بان كي – مون كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

لا تزال أهداف التنمية المستدامة تشكل أحد أهم الأدوات الضرورية للدبلوماسية الوقائية، حيث إنها تفي بوعدنا الذي عاهدنا به البشرية لاحترام التطلعات النبيلة المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

واليوم، لا يزال العالم يواجه تحديات معقدة. ويعد دور الأمم المتحدة في هذا السياق، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، أكثر ضرورة من أي وقت مضى. ويواجه الاقتصاد العالمي باستمرار تحديات الاقتصاد الكلي الذي يعاني من انعدام اليقين الناجم عن تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار المواد الخام في السنوات الأخيرة.

وتنذر التوقعات الاقتصادية العالمية المتقلبة بوضع سيء في الاستثمارات المقبلة والنمو الاقتصادي العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. وقد أدى الإرهاب العالمي وعدم الاستقرار في بعض المناطق إلى أزمات إنسانية من أسوأ ما عرفها العالم على الإطلاق. فلم يحدث من قبل في تاريخ الأمم المتحدة أن شهدنا تشريد هذه الأعداد الهائلة من الناس. لقد أصبحت الهجرة القسرية أزمة عالمية وتذكرنا بمسؤوليتنا المشتركة عن تعزيز التسامح، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن تغير المناخ أمر حقيقي. وتبدو آثاره ملموسة في جميع أنحاء العالم. وأهنئ الولايات المتحدة والصين والعديد من البلدان الأخرى التي قدمت للعالم المسار الذي يتعين أن يسلكه بالتصديق على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقد قدمت إلى الأمين العام بان كي – مون تصديقنا على اتفاق باريس، وأنا فخور بأن تكون دول جزرية صغيرة نامية مثل فانواتو في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. وأود أن أشجع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاق باريس أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ولن يفضي التصديق على الاتفاق إلى شيء ما لم نتخذ إجراءات جريئة للحد من الارتفاع الطويل الأمد في متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار ١,٥ درجة مئوية.

وهذا اختبار حاسم لقادتنا في المستقبل القريب، وسنكافح من أجل التنفيذ الحقيقي لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونحث جميع قادة العالم على الانضمام إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في زيادة ما نبذله من جهود لتخفيف الآثار. وندعو إلى التعجيل بدخول اتفاق باريس بشأن تغير المناخ حيز النفاذ. إن مصير العالم والوفاء بأهداف التنمية المستدامة يتوقفان على جهودنا الجماعية.

ويؤمن وفد بلدي بالولاية النبيلة لهذه المنظمة الدولية، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فشأنها شأن أي منظمة، فإنه لا بد من تكييف أوضاعها بما يتماشى مع أهدافها من خلال إجراء إصلاحات كبيرة. ويجب على مجلس الأمن، بوصفه جهازا رئيسيا في الأمم المتحدة، أن يعزز التجانس بينه وبين الهيئات الأخرى للمنظمة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تؤيد فانواتو تحسين شفافية المجلس وجدواه وفعاليته واستيعابه للجميع وقابليته للمساءلة بغية إدارة التهديدات والتحديات العالمية المعاصرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويجب أن تسمح هذه الإصلاحات لمجلس الأمن بالتكيف مع التغيرات في مشهد الأمن الدولي.

كما تواصل فانواتو دعم الأعمال الجارية لتنشيط الجمعية العامة. ويجب أن تكون تلك الإصلاحات منهجية وأن تحترم نزاهة الأمم المتحدة. ولذلك، تصبح ممارسة أقوى الدول للقيادة أمرا ضروريا في الاضطلاع بالإصلاح في مواجهة التحديات العالمية التي تتطلب عملا جماعيا. وأود أن أطلب إلى مجلس الأمن والجمعية العامة اختيار شخص لا تشوبه شائبة على صعيد الأخلاقيات والنزاهة ليكون الأمين العام المقبل، والذي سيظل يمثل منارة أمل لجميع أولئك الذين لا صوت لهم.

وبغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب تنسيق الولايات الرئيسية للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة لكي تعمل بنشاط مع الهيئات الإقليمية مثل أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ ووكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ وجماعة المحيط الهادئ وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ. وفي آخر اجتماع عقده قادة أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في أيلول/سبتمبر، جرى الاتفاق على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ والجهود الرامية إلى جعل منطقة المحيط الهادئ أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية لا تزال عناصر أساسية في مسيرتنا نحو مستقبل مستدام لمنطقتنا.

ومحيطاتنا ومصائد أسماكنا والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والرعاية الصحية والتعليم، جميعها أمور تمثل أولويات هامة بالنسبة لمنطقتنا. وبالنظر إلى اتساق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع الأطر العالمية للأمم المتحدة، فإن بناء شراكة مبتكرة مع المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ أمر هام من أجل تحويل النوايا المتفق عليها إلى إجراءات هامة لشعبنا.

تدين فانواتو جميع أشكال الانتشار النووي ولا تزال ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد على موقفنا المؤيد لإخلاء منطقة المحيط الهادئ من الأسلحة النووية.

وتؤكد فانواتو التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خطتنا الوطنية للتنمية المستدامة. وحماية المحيطات تحديدا تظل واحدة من أهم أولوياتنا في إطار أهداف التنمية المستدامة. وأحد تطلعات فانواتو هو أن تشهد التنفيذ الفوري لحماية المحيطات، ونرحب باتخاذ العديد من الدول، الصغيرة والكبيرة على السواء، لتدابير لإنعاش محيطاتنا.

ويسرني أن أعلن أن فانواتو اعتمدت أول سياسة وطنية على الإطلاق للمحيطات، والتي ستساعدنا في تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتماشى جهودنا الحالية – التي توضحها الأولويات السياسية لحكومة بلدي – مع أهداف التنمية المستدامة وتتضمن قائمة بالمبادرات المرجح أن تساعد في تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فانواتو.

ولا تزال تعبئة الموارد الوطنية لتمويل التنمية المستدامة تشكل إحدى الأولويات الرئيسية لحكومتنا. وقد أنشأنا مؤخرا لجنة لاستعراض مصادر إيراداتنا ولتوسيع قاعدتنا المالية. ويمثل ذلك إصلاحا رئيسيا، وهو أحد أهم الإصلاحات منذ استقلالنا في عام ١٩٨٠. ويجب أن تكمل هذه الموارد المساعدة المالية المقدمة من شركائنا في التنمية وأن توفر لنا مصادر جديدة للتمويل من أجل تقوية مؤسساتنا، فيما نعمل من أجل تطوير ما لدينا من موارد بشرية وهياكل أساسية. وينتظر أن تحسن كل هذه المبادرات قدرتنا الإنتاجية الاقتصادية في الأجل الطويل وأن تساعدنا على بناء اقتصاد مرن. كما ينتظر أن تساعد هذه الجهود في خروج فانواتو من قائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠٢٠، وكذلك من القائمة الرمادية.

وعلى الرغم من الطموحات والرؤية النبيلة لحكومة بلدي، فإن بلدي لا يزال يواجه تحديات هائلة تتجاوز إمكانياتنا ولا يمكننا التصدي لها على نطاق وطني. وهذا هو الحال أيضا بالنسبة لكثير من الدول الهشة والضعيفة الأخرى. ولذلك، من الضروري أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة بمعايير معقولة للبلدان الضعيفة للغاية التي تواجه صدمات خارجية. وفي المؤشر العالمي للمخاطر المناخية لعام ٢٠١٤، كانت أربع من دول جزر المحيط الهادئ من بين أعلى ١٠ بلدان معرضة للكوارث الطبيعية في العالم. ولا تزال فانواتو على رأس تلك القائمة، رغم مركزنا بوصفنا أكثر بلدان العالم جمالا وسعادة.

وقد أثرت القوة المدمرة لإعصار بام المداري من الفئة ٥ تأثيرا بالغا على اقتصادنا. وتواجه فانواتو أحد أعلى معدلات ارتفاع مستوى سطح البحر التي نشهدها في منطقة المحيط الهادئ. وقد سببت آثاره عددا من المشاكل، بداية من الأوبئة إلى تكاثر الحشرات المدمرة وتقويض الأمن الغذائي، والتأثير على تقلب هطول الأمطار. وتسبب هذا الوضع في مشاكل مختلفة على صعيد الصحة العامة.

وتلحق هذه الأحداث المناخية البالغة الشدة أضرارا بالغة ببنيتنا التحتية واقتصادنا. وتغير المناخ في فانواتو مسؤول عن انحسار اليابسة أمام البحر، كما أن له تأثيرا مدمرا على الأغذية التي نتناولها وعلى اقتصادنا المعيشي، وقبل كل شيء، على صحة شعبنا. ورغم أن منطقة المحيط الهادئ معروفة بحدوث الفيضانات بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، فإن اختفاء جزر برمتها يعني أن شعب فانواتو سيضطر إلى النزوح للأماكن البعيدة عن السواحل. بيد أننا سوف نحول أسلوب حياتنا لنتكيف مع تغير المناخ الذي يؤثر بالفعل على السكان.

وعلى الرغم من تقديرنا العميق للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي في تنسيق المعونة المالية للمساعدة في إعادة البناء في أعقاب الكوارث الطبيعية، فكثيرا ما ثبت عدم فعالية الإجراءات التي تتخذها المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات الإنسانية الدولية. فالمنظمات غير الحكومية لا تحترم دائما أولويات البلد فيما يتعلق بإعادة البناء والتعافي. وهذا تحد رئيسي غالبا ما يؤدي إلى توجيه انتباه البلد إلى احتياجات أخرى، لا تمثل الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين. ويمكن للحكومة أن تتحمل قدرا أكبر من المسؤولية إذا جرى التصرف في أموال المساعدات من خلال المنظومة الحكومية.

ويشكل إدماج الفئات الضعيفة، مثل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والفتيات والنساء، أولوية هامة بالنسبة لحكومة بلدي. وسياستنا تستمد جذورها من السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع. ولا تزال آفة العنف الجنسي والمترلي ضد النساء والفتيات تشكل تحديا رئيسيا، وإذا لم يُتخذ أي إجراء، فإن آفاق التنمية العالمية غير مؤكدة. ومن المؤكد أن بلدي سيتخذ الخطوات الضرورية لمواجهة هذا التحدي.

وعلى الرغم من أن ماضينا التاريخي قد شهد تغيرا طفيفا، فإن حكومة بلدي تجري مشاورات بطيئة ولكنها متواصلة بشأن الإصلاح الدستوري لضمان أن تضطلع المرأة، في المستقبل، بدور أنشط في اتخاذ القرارات والتأثير على السياسات داخل برلماننا. وسيأتي اليوم الذي يتحقق فيه هذا الإصلاح الكبير.

وسيواصل بلدي تعاونه مع الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن العالميين. ولا يمكننا ضمان التنمية والحق في حياة كريمة لشعبنا في عالم تمزقه الحروب وتعصف به النزاعات. وعلينا جميعا أن نسهم في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن العالمي في العالم الذي نعيش فيه. وتفخر فانواتو بأن يكون لها أعضاء يعملون في قوات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة في هايتي وكوت ديفوار. ونحن على استعداد لإرسال المزيد من القوات في المستقبل إذا ما طلب منا ذلك.

ويبقى إنهاء الاستعمار مسألة رئيسية تتطلب منا بذل جهود جماعية إذا أردنا أن نجعل حق الشعوب في تقرير مصيرها واقعا ملموسا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نعرب عن تضامننا والتزامنا بالقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله. ويسرني، في ذلك الصدد، أن أشير إلى أن الأمم المتحدة تساعد كاليدونيا الجديدة في إعداد قوائمها الانتخابية. ويحدوني الأمل في أن تتم تسوية الخلافات المتعلقة بالقوائم الانتخابية وديا بين الأطراف المعنية وأن يتمخض الاستفتاء القادم عن نتائج عادلة وشفافة وتفضي إلى السلام. وللمضي قدما، يتعين على سكان كاليدونيا أن يختاروا بحرية تقرير مصيرهم ومستقبلهم.

وقد قبلنا، نحن قادة جزر المحيط الهادئ، خلال الاجتماع الأخير للمنتدى في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية بوصفهما عضوين كاملي العضوية في منتدى جزر المحيط الهادئ، على الرغم من مركزهما بوصفهما إقليمين غير مستقلين. وهذا يشكل خطوة كبيرة على سبيل التكامل الإقليمي وتوحيد البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب في مكافحة آثار تغير المناخ والصيد غير القانوني أو في إيجاد الفرص الاقتصادية من خلال التجارة وعلاقات اقتصادية أكثر انفتاحا.

ويجب أن تظل مسألة حقوق الإنسان في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد ذكرنا الأمين العام، السيد بان كي – مون، في عام ٢٠١٢، بأن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف وتشكل مبدأ أساسيا للأمم المتحدة. ومن واجبنا أن نطالب بترجمة تلك الكلمات إلى إجراءات ملموسة، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة.

ولا تزال مسألة حقوق الإنسان لشعوب بابوا الغربية من دون حل. إنني أقف على هذا المنبر، مثلما فعل أسلافي

بنفس التصميم الأخلاقي، لأدعو الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لحل تلك المسألة وقد دعم زملائي القادة نداء سكان بابوا الغربية. وينبغي للأمم المتحدة ألا تغض طرفها عن انتهاكات حقوق الإنسان في مقاطعة بابوا الغربية. فقد توجه شعب بابوا الغربية إلى الأمم المتحدة من أجل بصيص من الأمل – الأمل في الحرية لممارسة حقوقه في أراضيه وفي تأكيد هويته بحرية. وأحث الأمم المتحدة على إدراج هذه المسألة في مبادرة حقوق الإنسان أولاً التي أطلقتها.

وفي الختام، وإذ نبدأ عصرا من التنمية المستدامة، فإن أهمية العمل معا تصبح أكثر وضوحا وإلحاحا. إن تنفيذ الاتفاقات الدولية لن يكون مسألة سهلة، بالنظر إلى التحديات العالمية المعقدة والبيئة المعادية التي نعيش فيها. بيد أن كل شيء ممكن ويجب علينا أن نؤمن بذلك. ويجب أن نكفل احترام وعد ميثاق الأمم المتحدة لمن هم في أمس الحاجة إليه. ويتمثل دورنا في سد الفجوة بين الخطاب والعمل من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

خطاب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

اصطحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء، وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أرحب ببالغ السرور بدولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): تشعر سانت فنسنت وجزر غرينادين بالفخر كلما تولى عضو من دولنا الجزرية الصغيرة النامية رئاسة الجمعية العامة. وإذ نشكر الرئيس المنتهية ولايته على جهوده النبيلة، نضع ثقة خاصة في الرئيس الجديد لقيادة جمعيتنا في هذا المنعطف الحاسم. ونتعهد – من أرخبيلنا في المحيط الأطلسي إلى أرخبيله في المحيط الهادي – بتعاوننا وتضامننا معه وهو يقوم بتصريف مهمته الهامة.

لقد ظلت الجمعية تستمع، مع مرور كل سنة، إلى أصوات أكثر وأكثر بكثافة أكبر وأكبر تعدد أوجه قصور نظامنا العالمي المعاصر، فضلا عن إمكانياته. وإذ ظل ذلك التصاعد في الأصوات يزداد قوة مع مرور الزمن، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن التفاوتات التي يحملها هيكلنا العالمي في ثناياه تهدد أسس تجربة ال ٧١ عاما الدولية هذه في حد ذاتها – وهي تفاوتات في الوصول والفرص وعدم مساواة في توزيع الأعباء والمنافع العالمية ونظام كيل بمكيالين غير مربوط بمبدأ وتكلس ذات التقسيم الذي تهدف العولمة إلى القضاء عليه.

ولكن، مع تزايد قوة هذه الأصوات، ظلت التفاوتات التي تندد بها مستعصية بعناد. وتبدو الأصوات الآتية من الهامش، مهما علا دويها أو كثر عددها، عاجزة عن إيقاظ

المستفيدين الأساسيين من النظام المعيب من لامبالاة الأغنياء. ومهما تعددت الأزمات العالمية التي تسببها اللامساواة العالمية وتتجذر فيها بوضوح، فإن المصالح الذاتية القوية قصيرة الأجل كانت دائما هي المنتصرة في مواجهة الحس السليم الجمعي.

وقد شهدت سنة ٢٠١٦ نضوج ثمرة تلك النهج قصيرة النظر. ولا يأتي الضغط من أجل التغيير الآن من البؤر الاستيطانية المهمشة لضحايا العولمة فحسب، بل من الداخل – من داخل الأمم الغنية والقوية نفسها. فقد وصل سخط العولمة والساخطين عليها إلى كتلة حرجة داخل حصون كازينوهات الرأسمالية والاستهلاك. وقد نقل هذا السخط بوضوح تام عن طريق صناديق الاقتراع من مونتانا إلى ميدلاندز البريطانية، حيث تفوقت النداءات العاطفية للعودة – مهما كانت عدم الرغبة فيها – إلى أمجاد الماضي – متخيلة كانت أم حقيقية – على منطق الوضع الراهن البارد. إن تصاعد الأصوات الآن بلا حدود وشامل. ويستحيل تجاهله بعد الآن.

ولا تكفي كليشيهات فوائد العولمة المفترضة البالية، لمؤاساة الأمم والشعوب المهمشة. فقد صامت هذه الأمم لأطول مما يجب في انتظار الصنبور الجاف للازدهار الذي يعد به نهج النض الهابط. وقد أتى المد المنتظر الذي يرفع جميع القوارب في شكل ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يهدد بإغراق الدول الجزرية الصغيرة النامية وتسونامي عمليات دمج الشركات ذات التأثير الضار على الدول الصغيرة والأعمال التجارية الصغيرة وصغار المزارعين والفقراء.

ويتعين علينا في هذا العام سد الفجوة الحاصلة بين تطلعاتنا المثالية وواقعنا المعيب للغاية. إن العولمة المعاصرة، كمفهوم وكنظام قائم على القواعد والمعايير وكممارسة دولية، هي عولمة غير متوازنة وغير مستدامة. إنها نظام قد انفرط عقده، ولكن لا يتعذر إصلاحه، بل هو في حاجة ماسة إلى الإصلاح. فالعولمة تصب في مصلحة القلة وتشكل عبئا ثقيلا على الكثيرين. وإذ أقتبس تعبيرا من لعبة الكريكت، فإننا بحاجة إلى بداية جديدة.

وتلك الحاجة الملحة لاتباع نهج جديد وتحويلي هي التي تضيف زخما وإحساسا بالطابع الملح للموضوع الذي اختاره الرئيس للمناقشة العامة في هذا العام، والذي يدعو إلى قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا. ولتحقيق هذا التغيير، أقر الرئيس بإمكانات أهداف التنمية المستدامة، وبذلك فقد حدد بشكل صحيح أن صعوباتنا القائمة متجذرة في حالات الإجحاف التي تسعى أهداف التنمية المستدامة لمعالجتها. ولا يختلف سعينا الجماعي لتحقيق تلك الأهداف عن السعي إلى إيجاد عالم أكثر إنصافا وأكثر عدلا وأكثر مساواة. ويجب أن نقبل دعوة الرئيس لإعادة التفكير وإعادة تصميم اتفاقنا العالمي، ليس في إطار المصالح الضيقة لبارونات السرقة المعاصرين، بل من خلال برامج وسياسات تركز على الناس.

وفي سانت فنسنت وجزر غرينادين، أدرجت حكومتي بشكل شامل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تخطيطها. وهي تركز على التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل وتوفير التعليم الجيد والقضاء على الفقر وتعزيز المؤسسات والهياكل الأساسية والطاقة المتجددة والتأقلم مع تغير المناخ والصحة ورفاه وأمن المواطنين. وتلك الأمور هي محور جميع خططنا الإنمائية الوطنية في الأجل المتوسط.

وأطلقت سانت فنسنت وجزر غرينادين في هذا العام صندوقا استئمانيا للقضاء على الجوع، مستلهمة في ذلك الهدفين ١ و ٢ من أهداف التنمية المستدامة. ويستخدم الصندوق الاستئماني للقضاء على الجوع مجموعة من الأدوات المحددة الأهداف بدقة والمتعددة الجوانب، والتي صممت خصيصا لضمان عدم معاناة أي مواطن من الجوع بحلول عام ٢٠٢٠. ونأمل أن يدعم شركاؤنا في التنمية الصندوق

بسخاء، وأن يصبح واحدة من أفضل الممارسات التي يمكن اعتمادها وتكييفها في سياقات الجزر الصغيرة الأخرى.

إن الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى تطوير الطاقة المتجددة مع التركيز بصفة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة. وفي سعينا من أجل الاستفادة من الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، يستثمر بلدنا بكثافة في تطوير الموارد الحرارية الأرضية. ونتوقع أنه بحلول عام ٢٠١٩، ستكون ٥٠ في المائة من طاقتنا الوطنية حرارية، وسنحصل على ٨٠ في المائة من احتياجاتنا من الطاقة من مزيج من الموارد المتجددة، بما في ذلك الطاقة الكهرمائية والطاقة الشمسية. ونحن مدينون لمبادرة كلينتون العالمية وصندوق أبو ظبي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الكاريبي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، على سبيل المثال لا الحصر، على دعمهم القيم للمبادرة.

وبينما لا تزال البلدان الرئيسية المتسببة في انبعاثات غازات الدفيئة مترددة ولا تفعل شيئا، يزداد تواتر وشدة الأعاصير التي تواصل اجتياح أراضينا وتدمير أجزاء كبيرة من ناتجنا المحلي الإجمالي. ونحن نعاني بالفعل من الآثار الرهيبة لتغير المناخ. وإلى جانب تسليط الضوء على تخفيف الأثر، ينبغي الآن أيضا التركيز على التكيف، وهو شاغل أكثر إلحاحا. إن المسار الذي نواجهه والمتمثل في ارتفاع درجات الحرارة والتعهدات بتخفيف الأثر التي قدمتها البلدان قبيل اتفاق باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يجعلنا في طريقنا لتسجيل زيادة متوسطها ٣-٣,٥ درجة مئوية في درجات الحرارة العالمية بحلول نهاية القرن. وأشيد بالمجتمع الدولي على إبرامه اتفاق باريس الذي طال انتظاره بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وكذلك بالأمين العام على عقده اجتماعا رفيع المستوى بشأن بدء نفاذ اتفاق باريس خلال الدورة الحادية والسبعين الحالية.

بيد أن الوعود التي قُطعت في اتفاق باريس للتخفيف من آثار تغير المناخ وتقديم معونة مالية في مجال المناخ غير كافية وغير قابلة للتنفيذ. وفي الواقع، كما أشار إلى ذلك رئيس الولايات المتحدة أوباما في آخر خطاب له أمام هذه المنظمة، فإن اتفاق باريس ما هو إلا مجرد إطار؛ ولذلك، فإننا بحاجة إلى أن نكن أكثر طموحا. فالحشد غير الكافي وعدم تيسير الوصول إلى المعونة المالية الموعودة المتعلقة بالمناخ يمثلان مرآة تعكس سيناريوهات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لم تحقق فيها غالبية البلدان المتقدمة النمو هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لهذه المساعدة والذي تم الاتفاق عليه في توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٢. إن الحصول على المعونة المالية الموعودة صعب للغاية.

ولكي يتسنى تغيير العولمة وإضفاء المشروعية عليها، فإنها يجب أن تكون شاملة للجميع تماما. ويجب أن يستند هذا الشمول إلى مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل، الواردة في نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، وإلى وضع حد للتمكين المغرض لمصالح الدول الكبرى على حساب حياة الناس وسبل عيشهم. ولا يوجد مجال يظهر فيه ذلك الاستخفاف والعجز الزائف بوضوح أكثر من الحرب الأهلية التي دمرت الجمهورية العربية السورية خلال الخمس سنوات الماضية. وكثيرا، ما غضت الجمعية العامة ومجلس الأمن الطرف والتزما الصمت تجاه الإجراءات التي تتخذها البلدان التي تسعى إلى تمويل وتأجيج الحرب وعدم الاستقرار في سورية. ومن الواضح أن الدبلوماسية الخلاقة، وليس الانتصار العسكري، هي الإجابة لإنهاء هذا الصراع.

ويؤدي العجز المتولد عن قلة الحيلة وطغيان عدم التدخل إلى استبعاد العديد من الدول بصورة ظالمة ومتكررة من الوعد بالعيش في كنف عالم متكامل. وشعب دولة فلسطين ضحية لذلك العجز، على الرغم من الاعتراف الساحق بفلسطين

والحاجة الواضحة لإقامة دولة مستقلة ومتصلة الأراضي تحظى بدعم دولي، حيث يكون بوسع السكان العيش في سلام جنبا إلى جنب مع جيرانهم الإسرائيليين.

ومرة أخرى، يُعاقب قادة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التقدميون، الذين يركزون على الإنسان والذين تجرأوا على الحلم بإيجاد بدائل للوضع الراهن الجائر، على جرأتهم البالغة، وذلك من خلال استمرار الحصار المفروض على الشعب الكوبي الشهم والاضطرابات التي يجري تأجيجها من الخارج في فنزويلا والانقلاب البرلماني في البرازيل. إننا ندخل فصلا جديدا ولكنه مألوف بشكل مؤسف في كتاب خضبته بالفعل دماء الأبطال التقدميين. ولكن مخططات الماضي، بحيله وانقساماته القذرة، ستفشل عندما تُواجه بالتضامن الجديد الذي ترسخ في جميع أنحاء منطقتنا. ودولنا، كجزء من الجماعة الكاريبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبديل البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، فضلا عن توقيعها على اتفاق النفط الكاريبي للتعاون في مجال الطاقة، تدرك القوة التي لا تُقهر التي تولدها الوحدة وشجاعة مواقفنا الجماعية.

يشهد هذا العام تنصيب رئيس جديد منتخب ديمقراطيا لجمهورية الصين في تايوان. وتؤكد حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد تضامنها المستمر مع تطلعات الحكومة والشعب التايوانيين، تماما كما وقفا إلى جانبنا طوال مسيرتنا الإنمائية بعد الاستقلال. ونشجب قصر نظر هيئة تدعي عدم وجود ٢٤ مليون شخص، والتي تجبر السكان على الاختيار بين نموذجين رائعين للحضارة الصينية النبيلة. وهذا التصرف يُهمش شعبا مفعما بالحيوية ويتيح المجال للانتهازيين الطفيليين للمتاجرة بالمبادئ سعيا لتحقيق مكاسب شخصية. ويجب علينا أن نشيد بالقيادة العالمية المثالية لتايوان ومواطنيها والتزامها بتحقيق التنمية في جميع أنحاء العالم.

لقد حان الوقت لأن يُسمح لجمهورية الصين في جزيرة تايوان بالمشاركة بطريقة مجدية في جميع الهيئات المتخصصة وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وليست هناك أي حجة مقنعة أخرى خلافا لذلك.

وكنت قد تكلمت في الماضي عن الفشل الذريع من جانب الأمم المتحدة في الاعتراف بدورها الذي لا جدال فيه في انتشار الكوليرا في هايتي. وقد أودت تلك الكارثة الآن بحياة ما يزيد على ٠٠٠ ١٠ من مواطني هايتي في حين بلغ عدد المصابين ما يقارب الـ ٠٠٠ ٨٠٠ مواطن آخرين. وليست هناك أي مؤشرات على تراجع تفشي الوباء. وفي الشهر الماضي، اعترفت الأمم المتحدة أخيرا بمسؤوليتها عن ذلك، غير أنها واصلت استخدام دعاوى الحصانة لحرمان ضحايا هذه المأساة من شمول حقهم الأساسي. وقد كشف وباء الكوليرا وفشل الأمم المتحدة في التصدي له أو وقفه عن إفلاس أخلاقي مخز وجبن مؤسسي على نطاق المنظومة القانونية بأسرها. ووصف تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، السيد فيليب ألستون، أيضا استجابة الأمم المتحدة لوباء الكوليرا بأنه ”غير معقول أدبيا، ولا يمكن الدفاع عنه من الناحية القانونية، ومحبط من الناحية السياسية“ (A/71/367، صفحة ٢) وهو ما نتّفق معه.

وفي الجمهورية الدومينيكية – البلد المجاور لهايتي – ما تزال أزمة حقوق الإنسان التي تُلحق الضرر بعشرات الآلاف من المواطنين المولودين في الجمهورية الدومينيكية من أصل هايتي دون إيجاد حل لها. وفي حين سعت الجماعة الكاريبية والجهات الفاعلة الأخرى لإقناع السلطات الدومينيكية باحترام حقوق مواطنيها ضد أوضاع انعدام الجنسية والتمييز العرقي والعنصري الذي ترعاه الدولة، فإن من غير المقبول تماما إبداء اللامبالاة من جانب الأمم المتحدة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة يونغ (بليز)

وما يزال عزم المجتمعات الكاريبية على السعي لتحقيق العدالة المنصفة لضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي – وهي ليست سوى إبادة جماعية للشعوب الأصلية – يحقق زخما. وقد شكّل المؤرخون والاقتصاديون وغيرهم من الأكاديميين والمحامين المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الاجتماعيين في جميع أنحاء العالم قوة هائلة في الدفاع عن قضيتنا والتوعية بها. وما يزال مواطنونا يشاركون بحماس في عملية المناقشة والتوعية. وندعو الأمم الأوروبية التي أنشأت تجارة البشر التي لا يمكن الدفاع عنها وحققت من وراءها مكاسب هائلة إلى الانضمام إلينا في المناقشة بشأن الخطوط العامة لاستجابة عادلة ومناسبة لهذه المأساة المروعة وإرثها المتمثل في تخلف التنمية.

ويؤكد التفاوت الطويل الأمد عقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ الحاجة إلى الإصلاح في جميع المؤسسات العالمية الرئيسية. فما زلنا نواجه الصعوبات في جميع أنحاء العالم بسبب تشدد الأنظمة المالية التي تعرقل المعاملات المشروعة وتبادل العلاقات المصرفية.

وإذ أختتم بياني، أود أن أشدد على أن حلم التنمية المنصفة لا يمكن تأجيله أكثر مما حدث. فلنتصور عالما أفضل أكثر إنصافا وسلما، عالما ذا مستقبل آمن ومستدام – ولنعمل لأجل تحقيقه وقد تخففنا عن أثقال أخطاء الماضي وتحررنا من أغلال العجز ونحن نمضي بثقة وتفاؤل على هدى رؤية واضحة إزاء إمكانيات التعاون الدولي الحقيقي غير المحدود. ولا ريب أن قوة الدفع العالمية لتحويل عالمنا ضرورية وتمس الحاجة إليها. ونحن مدركون لتلك الحقيقة الأساسية بل ونشعر بها. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات مجدية وموجهة نحو تحقيق الأهداف. فلنعمل عليها إذن.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء، وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

خطاب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو.

اصطحب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة وشعب توفالو، أنقل التحايا إلى الأمم المتحدة. ونهب صلواتنا للمتضررين من الخسارة المأساوية في الأرواح التي تسببت بها أعمال العنف هنا في بلدنا المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية، وفي جميع أنحاء العالم.

وأود الآن أن أعرب عن ثناء توفالو على رئيس الجمعية العامة، السيد بيتر تومسون، ممثل فيجي، الذي يتولى رئاسة هذه الدورة. وفي حين نقدر المهمة الهائلة التي أنيطت بفيجي، فإننا على ثقة تامة في قدرة السيد تومسون وفيجي لتوجيه سفينتنا في مياه المحيطات العالمية المضطربة.

وبوصفها أصغر أعضاء أسرة الأمم المتحدة، فما تزال توفالو متمسكة بالقيم والمبادئ النبيلة للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في إنقاذ الشعوب من جميع الأعراق والمعتقدات، ومن سائر البلدان الكبيرة والصغيرة، ولا سيما تلك التي يتعرض وجودها ذاته لخطر التهديدات التي يتسبب فيها الإنسان والنزاعات، وخاصة بفعل آثار تغير المناخ، بفضل الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة.

وقد كانت قيادة المنظمة على المحك خلال الأيام القليلة الماضية. فهل نحن قادرون بوصفنا زعماء على توفير الوسائل الكافية من سفن وقوارب وغيرها لحماية وإنقاذ حتى أصغر الجزر في كوكبنا؟ وهل سيمكّننا زورق الأمم المتحدة من الارتفاع إلى مستوى موجة التقدم والطفرات والإبحار بنا إلى بر الأمان عبر انعدام الأمن البيئي وتغير المناخ، أم أنه سيغرق بنا؟

وتعرب توفالو عن شعورها بالارتياح التام للإجراءات التي اتخذها قادة العالم في الأسبوع الماضي، بفضل القيادة القوية للأمين العام والنوايا الحسنة للبشرية التي لا تزال سائدة. فاعتماد إعلان نيويورك بشأن تحركات المهاجرين واللاجئين (١/٧١)، ومضاعفة الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى جانب العديد من البلدان التي صدّقت على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، جميعها إجراءات بعثت فينا الأمل والثقة المتجددة في عمل الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق آمالنا في الأمن والتقدم وحماية حقوقنا الإنسانية.

ويجب علينا الآن أن نترجم أقوالنا إلى أفعال. وتثني توفالو على القيادة القوية للولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من البلدان الرئيسية التي تشكّل مصدرا لانبعاثات غازات الدفيئة والدول الجزرية الصغيرة النامية وتهيب بها جميعا – من جزر المحيط الهادئ ومناطق أخرى مثل منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهندي – للتصديق على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. غير أن ذلك ليس كافيا بحد ذاته، بل يجب علينا أن نكفل دخول اتفاق باريس حيز النفاذ. ويجب إكماله وتفعيله تماما في أقرب وقت ممكن كي يتسنى التخفيف من تلك الآثار والتكيف معها.

وتعاني الدول الجزر المرجانية مثل توفالو وكيريباس وجزر مارشال وملديف، وتوكيلاو وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى – فيجي، بابوا غينيا الجديدة، فانواتو وساموا – بالفعل من آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. ويتنبأ الكثيرون بإمكانية زوال تلك الدول إذا لم يتم القيام بالمطلوب إزاءها على وجه السرعة.

ولا يمكن، ويجب ألا، يسمح بحدوث ذلك. فسيكون من المخزي للبشرية السماح بمثل هذا الاحتمال. ومن المخزي لنا إذا لم نتّخذ نحن الجالسون في هذه القاعة إجراء لوقف حدوث ذلك.

ولذلك تناشد توفالو جميع الدول أن تكفل استمرار جهودنا الجماعية بموجب اتفاق باريس في إبقاء زيادة درجة الحرارة العالمية دون ١,٥ درجات مئوية بالمقارنة مع مستويات ما قبل العصر الصناعي، ليس لتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وحسب، ولكن لإنقاذ مستقبلنا جميعاً وضمان بقائنا. ونرفع الدعاء لكي يُسمع صوتنا المتواضع، من خلال الأمم المتحدة، ويسود على الضمير والنوايا الحسنة للبشرية لاتخاذ إجراءات حقيقية وعاجلة.

ويجب علينا أيضاً أن نكفل الأخذ في الاعتبار حماية حقوق الإنسان للأشخاص المشردين بسبب آثار تغير المناخ. ونحن بحاجة إلى وضع إطار قانوني لهذا الغرض، وقد اقترحت توفالو قراراً للأمم المتحدة لتيسير إنشاء إطار من هذا القبيل.

وباسم توفالو، أود أن أشيد بالأمين العام، السيد بان كي – مون، على قيادته الثابتة والتزامه بالمبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة وشعوب العالم. وقد قطعنا خطوات هائلة

في ظل قيادته. وفيما يغادر الأمم المتحدة، أتمنى له ولأسرته الخير في خططهما المستقبلية.

إن عمل الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين لا يختلف عن الدورات السابقة، باستثناء كونه ملحاً. وترحب توفالو بتقرير الأمين العام (A/71/1) وتتعهد بدعم الموضوع المعنون ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“. ومع ذلك، وكما ورد في تقرير الأمين العام، تقوم حاجة حقيقية لاتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لزيادة تعدد التحديات العالمية وتعقيدها. ومن الأهمية بمكان أن نعالج أوجه عدم المساواة بين الجنسين ونكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن، فإننا نشيد بعمل الأمم المتحدة على جبهات عديدة ونشجع على مواصلة العمل على إيجاد حلول دائمة للنزاعات التي طال أمدها في سورية وأوكرانيا وغيرهما من المناطق المضطربة من العالم. إن فقدان الأرواح الغالية وحالة البؤس أمران غير مقبولين مطلقاً ويجب وقفهما.

كما نشجع على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة ونرحب بذلك. ومع ذلك، نعتقد أن من المهم من أجل إحلال السلام والأمن أن تترجم هذه العلاقات عملياً إلى مجالات تعاون أخرى. وينبغي أن نسلّم، بطبيعة الحال، بالإسهام والدعم الإنساني اللذين تقدمهما كوبا – بما في ذلك دعمها لشعب توفالو في شكل تقديم منح دراسية وتدريب، استفدنا منها بشكل هائل.

إن الأعمال الاستفزازية التي أبدتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد جمهورية كوريا وآثارها المحتملة على السلام والأمن في العالم، بما في ذلك في منطقتنا منطقة المحيط الهادئ بالذات، أمر غير مقبول إطلاقاً. ونحن نشجب تلك الأعمال ونحث على اتخاذ خطوات عاجلة لوقفها تماماً في أقرب فرصة ممكنة.

ويساورنا القلق أيضاً حيال استمرار إنكار حق ٢٤ مليون شخص من جمهورية الصين في تايوان في إعادة قبولهم في عضوية الأمم المتحدة ليتمكنوا من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ونحن بحاجة إلى الاعتراف بأن تايوان ديمقراطية نابضة بالحياة، وقد انتخبت مؤخراً رئيساً جديداً وقلّدته منصبه. وينبغي الاعتراف أيضاً بجهود تايوان الحقيقية في دعم مختلف المشاريع الإنمائية والإنسانية، بما في ذلك في توفالو وكثير من البلدان النامية. وبينما نشرع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيساعد دعم تايوان المباشر وغير المباشر كثيراً في الاستفادة من الشراكات القائمة. إن تايوان مشاركة بالفعل في عمل العديد من هيئات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي. ولذلك، فإننا نعتقد حقاً أن تايوان تستحق الاعتراف الدولي وأن تصبح عضواً نشطاً ومشاركاً في جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة.

وفي السياق نفسه، فإن مبدأ تقرير المصير يجب أيضاً احترامه والوفاء به. ولا يمكن لهذه الهيئة العظيمة الاستمرار في تجاهل الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان في بابوا الغربية ورغبة هذا الإقليم في تحقيق تقرير المصير. ويجب أخذها في الاعتبار. ويجب ألا تتغاضى عن الإجراءات التي يجري تنفيذها تحت ستار مبادئ عدم التدخل والسيادة. ويجب على الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات في هذه المسألة وإيجاد حل عملي لمنح الحكم الذاتي للشعوب الأصلية في بابوا الغربية.

ويسرنا أن لدينا الآن جبهة متحدة فيما يتعلق بالتنمية، وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تدعمها المبادئ الرئيسية للترابط والعالمية والتضامن. ولا يوجد بلد كبير أو صغير، غني أو فقير، يمكنه أن يُحقق أهداف التنمية المستدامة

منفرداً. ويجب أن نتعاون في شراكات حقيقية ودائمة بشأن جميع أهداف التنمية المستدامة لصالح الجميع. بيد أن تركيزنا العاجل يجب أن ينصبّ على الأفراد الذين يعيشون على هامش مجتمعاتنا، ويمكن أن يتخلّفوا بسهولة عن الركب. ونحن في الواقع بمثابة منارة الأمل بالنسبة لهم. ويجب علينا أن نجد سبل انتصاف عملية وفي الوقت المناسب لمعالجة أوجه التفاوت الأساسية والمخاوف التي لا تزال قائمة. ويجب أن تفي خطة عام ٢٠٣٠ بضمان الحقوق الأساسية والرفاه لجميع المواطنين في الأجيال الحالية وكذلك المقبلة.

إن وحدتنا قائمة على التنوع. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون فعالة إلا بمقدار فعالية مجموع الإجراءات الوطنية والإقليمية الإيجابية مجتمعة. وإننا ممتنون للعمل الذي أسفرت عنه إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) ونعتقد أنه لكي لا تتخلّف عن الركب الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو، من الأهمية بمكان أن يتم التنفيذ الكامل لمسار ساموا، وأن تتخذ التدابير المناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها.

وقد أطلقت توفالو مؤخراً استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة الخاصة بها. وهي تسمى تي كاكيغا ٣ – وتعني ”التقدم“ بلغة توفالو – وتجسّد خطة عام ٢٠٣٠. وتستند خطة تي كاكيغا ٣ إلى موضوع معنون ”حماية وإنقاذ توفالو“ ومبادئ الملكية المحلية والقيادة والتنمية والشمول في عملية صنع القرار، فضلاً عن الثقة والاحترام المتبادلين في العمل مع شركائنا. ونقرّ بالإسهامات القيّمة لشركائنا في التنمية: أستراليا، ونيوزيلندا، واليابان، والاتحاد الأوروبي وجمهورية الصين في تايوان، جنباً إلى جنب مع سائر الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وتركّز الخطة في نهاية المطاف على تعزيز قدرة توفالو على الصمود والحد من مواطن الضعف الخاصة بإقليمها البرّي، ومياهها الإقليمية، والتنوع البيولوجي، والأهم من ذلك كله شعبها، من خلال التعليم والتدريب وبناء القدرات.

وترحب توفالو ببناء شراكات دائمة وحقيقية مع المجتمع الدولي. وعلى جميع البلدان أن تمضي قدما معا – ولو بوتيرة مختلفة، ولكن ذلك يتعين أن يكون مسعى تدريجيا. ويجب على كل بلد أن يتبع مساعيه الخاصة، بما يتسق مع قدراته وظروفه الخاصة به.

توجد فجوات أساسية في تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، ولا سيما في أقل البلدان نموا التي هي كذلك دول جزرية صغيرة نامية، مثل بلدي، توفالو. وبالرغم من أن مؤشرات الفقر في بلداننا قد تحسنت، فإن بلداننا المكونة من الجزر المرجانية ستظل إلى الأبد تواجه صعوبات تنموية، وسيظل مستوى ضعفنا وهشاشتنا يواجهنا بتحديات فريدة، مهما إجراءاتنا حسنة النية وجيدة التخطيط. وبناء على ذلك، فإننا بحاجة إلى فرص خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. ويجب ألا نواجه مرة أخرى أوجه القصور التي حلت بنا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تكون هناك شراكات حقيقية للتعامل مع تحدياتنا الفريدة والخاصة.

وبغض النظر عن سلامة نية استراتيجياتنا الوطنية للتنمية المستدامة أو جودة صياغتها، فإن جهودنا وبقاءنا على المدى البعيد ستتعرض للخطر بشكل خطير ما لم تتخذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ على جميع المستويات. إننا نرى أنه أوضحت بدقة أسباب تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك التهديدات التي تواجه بقاء الشعوب في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أولا في الكم الهائل من وثائق الأمم المتحدة، والآن في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. لقد انقضى وقت الكلام؛ وحان الوقت الآن لترجمة الأقوال إلى أفعال وكفالة التفصيل والتنفيذ الكاملين لما تم الاتفاق

عليه. ويجب علينا أن نضمن الوفاء بكل التزاماتنا بموجب اتفاق باريس.

لقد بذلت توفالو كل جهد ممكن لإسماع صوتها – مهما كان صغيرا ومهما كان خافتا – على المستوى العالمي، ونحن فخورون بأننا كنا جزءا من المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ منذ مؤتمر قمة ريو، في كل الأحوال ومهما اختلفت الظروف، حتى المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي خرج بنتيجة ناجحة وهي: اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وكانت توفالو من بين أوائل البلدان التي وقعت على اتفاق باريس هنا في نيسان/أبريل.

ومن الناحية العملية، فإننا لن نيأس. ولن نستسلم أبدا. إننا ملتزمون بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة في بلدنا، كما ذكرنا في مساهماتنا المقررة المحددة وطنيا. وسنتوصل إلى هدفنا المتمثل في توليد الكهرباء بنسبة ١٠٠ في المائة من المصادر المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠. كما أنشأت توفالو كذلك صندوق بقاء توفالو لتغير المناخ، باستخدام مواردها المالية الشحيحة، باعتباره آلية لإظهار أننا جادون في إنقاذ شعبنا وتمكينه من البقاء في الجزر إلى الأبد. وكذلك يمثل صندوق البقاء حفازا للدخول في شراكات مجدية مع العالم.

غير أننا عاجزون تماما، بمفردنا، عن تحمل التكاليف الهائلة للتكيف مع آثار تغير المناخ. وفي ذلك الصدد، فإننا ممتنون عميق الامتنان للدعم الثنائي والآتي من وكالات مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، ومن مختلف هيئات الأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن عمل الصندوق الأخضر للمناخ ومجلسه. إن توفالو حاليا واحدة من دولتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تحظيان بتمويل معتمد لأعمال التكيف على أرض الواقع. ونشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شراكته مع توفالو في وضع مقترحنا. كما نشكر الرئيسين المشاركين وأعضاء مجلس الصندوق الأخضر للمناخ، وخاصة ممثلينا من الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس الصندوق الأخضر للمناخ، على نظرهم الإيجابي. ومع أننا نقدر المساعدة التي قدمت في الماضي، فإننا ما زلنا بحاجة إلى المساعدة في بناء قدراتنا الوطنية فيما يتعلق بصياغة مقترحات المشاريع والإبلاغ عن التقدم المحرز. وأود أن أؤكد لأعضاء الصندوق الأخضر للمناخ وللشركاء معا التزام توفالو الكامل بضمان نجاح المشروع المعتمد، وبطبيعة الحال، تعاوننا الكامل في الشراكات المستقبلية مع الصندوق.

كما إننا نقدر تقديرا كبيرا المساعدة التي تلقيناها عقب إعصار بام المداري في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، نعتقد أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية أكثر منهجية للتصدي للكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ. وقد اقترحنا إنشاء مرفق تأمين لتغير المناخ في المحيط الهادئ لمساعدتنا في الحصول على المساعدة في الوقت المناسب أثناء الكوارث، من دون الاضطرار إلى انتظار الشراكات واستجابات الشركاء.

إننا نرحب بمؤتمر المحيطات الذي ستعقده الأمم المتحدة العام القادم. لقد كان دور بلدان جزر المحيط الهادئ فعالا في ضمان إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة. فالمحيطات توفر الأساس لحياتنا. ولذلك نشدد على الحاجة إلى عمل جماعي من أجل التصدي على الوجه المطلوب للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتحمض المحيطات وحماية التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية وإدخال إصلاحات على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حماية موارد جزرنا الطبيعية.

وبدلا من ترديد ذات الكلام القديم عن الحوكمة الرشيدة والحلول السياسية، فإننا بحاجة إلى الاستقامة الأخلاقية والبحث عن الذات في التعامل مع المحيطات. إننا بحاجة، اليوم أكثر

من أي وقت مضى، إلى عون الله عز وجل ليرشدنا في عملنا. ويجب علينا أن نضع الله في صميم جهودنا البشرية ومساعي الأمم المتحدة، لضمان نجاحنا في التوصل إلى مقصدنا معا. ستحتفل توفالو، الأسبوع المقبل، بالذكرى السنوية الثلاثين لاستقلالها. وأطلب من الأعضاء إقامة شراكات مع توفالو ومع لله ونحن نسير إلى الأمام.

وأتمنى للجمعية النجاح في بلوغ أهدافها للدورة الحالية. وأؤكد مجددا أن توفالو ملتزمة تماما بتعددية الأطراف. ونعتقد أنه لا يمكننا البقاء كدولة من دون أممنا المتحدة. وإذا أنقذنا توفالو، والدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال الهدف ١٣، بشأن تغير المناخ، والهدف ١٤، بشأن المحيطات، فسوف ننقذ العالم. فليبارك الله الأمم المتحدة. وليبارك الله توفالو.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس الوزراء ووزير المرافق العامة في توفالو، من المنصة.

خطاب السيد باتريس إمري تروفوادا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد باتريس إمري تروفوادا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أرحب ببالغ السرور بدولة السيد باتريس إمري تروفوادا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تروفوادا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، في هذه الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، أن أهنئ، بالنيابة عن جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، الرئيس بيتر تومسون على انتخابه، وأتمنى له كل النجاح. ونأمل أن تتمكن منظمتنا خلال رئاسته من معالجة وحل المسائل الرئيسية التي تؤثر على شعوبنا وكوكبنا ككل، في إطار متابعة اعتمادها في عام ٢٠١٥ لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بالأمين العام بان كي – مون على جهوده المستمرة طوال فترتي ولايته للمساعدة على تطور منظمتنا وتعزيز دورها وإجراءاتها، مع التركيز على السلام والديمقراطية وحماية الحياة بجميع أشكالها وعناصرها.

يمكن للشعوب التي نمثلها تفسير الانعقاد السنوي للجمعية العامة، من جوانب عدة كتصرف عاجز، ناجم عن حقيقة أن العالم لا يزال يعيش في جو من التوتر، أكثر مما ينبغي من المعاناة التي لا توصف بشكل يومي، نتيجة للنزاعات السابقة، والنزاعات الجديدة والنزاعات المدارة بشكل سيء. وفي وقت يتم التعامل فيه مع اللاجئين الفارين من الحرب أو الجوع أو كليهما من خلال التطرف والشعبوية، يبدو بأن ديمقراطيات البلدان الغنية تقوم باستجابات زائفة لمشاكل حقيقية، تجعلها أكثر تعقيداً، وتحقّر وتعزل شعوبنا، لأن الشعارات التبسيطية والخطط المهينة، تزيد من حدة الانقسامات بين الشعوب والحضارات والثقافات.

ويسرنا عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين هنا في المقر، قبل بضعة أيام. ولكن يتعين على الأمم المتحدة، وخاصة مجلس

الأمن، القيام بالمزيد من أجل التسوية النهائية للصراعات التي تؤجج الإرهاب، وتؤدي إلى اختفاء الدول وشعور السكان باليأس. وفي هذا الصدد، ننتظر التعجيل باعتماد الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

ونعتقد أنه من الضروري أن تنشئ منظمتنا آليات أكثر إلزاما لكفالة فعالية التضامن مع ضحايا الحرب والإرهاب وإيجاد الحلول للصراعات القديمة والحديثة، ولا سيما الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والصراع الدائر في سورية وليبيا، فضلا عن ظهور الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل. وبسبب هذه الصراعات، فإننا مضطرون إلى اتباع سياسة وقائية لضمان عدم بروز مشاكل أخرى ناجمة عن الصراع. ويجب أن نضمن بشكل دائم، احترام الدول لسلامة الأفراد والحق في حرية التعبير، وفي إجراء انتخابات نزيهة ومنصفة وشفافة، وتنفيذ أصحاب المصلحة لالتزامات ما بعد الصراع.

ويسرنا أن نشهد عودة السلام واختتام العملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى. إننا نشجع الدعم المقدم لتهيئة ظروف أفضل لتنظيم انتخابات حرة وسلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونؤكد من جديد التزامنا بالحوار والمشاورات بين الدول المجاورة من أجل تحقيق الاستقرار في جنوب السودان وبوروندي والصومال. ونرحب أيضا باتفاق السلام الكولومبي، والتقارب بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وما فتئت البشرية تحقق تقدما حقيقيا، عندما يتم إعطاء الأولوية للتعايش السلمي والبحث عن الحلول، بفضل انفتاح القلوب والعقول للاختلافات والابتكار والتسامح واحترام الآخرين. إننا نؤمن بقوة بمنظمتنا بوصفها الوسيلة المثالية لتحقيق الانسجام في عالمنا من خلال احترام الاختلافات والثقافات والنماذج والنظم الحكومية، وكذلك من خلال التوصل إلى الحلول الذكية القائمة على التعاون والتبادلات التي تولد الثروة والرخاء والسلام المستدام للجميع.

إن الدور الممنوح للتنمية المستدامة في الدورتين الأخيرتين للجمعية العامة، يدل على روح الشمول للجميع التي لا يمكن إنكارها وتقود أعمالنا. ومع ذلك، من الواضح أن هذا الإيمان بهذا الإدماج، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة، والسلام والأمن لا يمكن أن يصبحا واقعا، إلا إذا قمنا بإصلاح منظمتنا. ويجب أن نجعلها أكثر مصداقية وأكثر فعالية وأكثر كفاءة وأكثر تمثيلا، لا سيما عن طريق إنهاء الحالة التي تجعل من أفريقيا القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن.

إن بلدي، سان تومي وبرينسيبي، ديمقراطية فتية قائمة منذ حوالي ٢٦ عاما. وقد عقد خلال شهر آب/أغسطس، مرة أخرى انتخابات ديمقراطية، انتخب خلالها رئيسا رابعا للجمهورية. وعلى الرغم من كون بلدنا دولة جزرية، وثاني أصغر دولة في أفريقيا، ودولة بدون موارد معدنية، إلا أننا قد حققنا مع ذلك تقدما ملحوظا في مجال التنمية البشرية، بمعدل التحاق بالمدارس نسبته أكثر من ٩٧ في المائة، وتغطية بالكهرباء نسبتها أكثر من ٦٠ في المائة، ومعدل ربط عبر شبكة الإنترنت يتزايد باطراد، كما أننا سجلنا أحد أدنى معدلات الملاريا في أفريقيا، وأُقر لنا بتحقيق تقدم فيما يخص مسائل الحوكمة وقطاع الأعمال التجارية والمناخ. ولا شك بأننا على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وعلى الرغم من مواجهتنا لتحديات الديمقراطية والاستقرار السياسي بصلابة مؤسساتنا، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن تتحول حيوية مجتمعنا المدني وحسن تقدير مؤسستنا السياسية والحكومة والمعارضة على السواء، لمكاسب اقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل الطويل الأجل، الذي نحن بحاجة إليه لبناء الهياكل الأساسية لجذب الاستثمار الخاص الذي سيوفر فرص العمل للشباب، والثروة والإيرادات الضريبية للدولة. ويقودنا ذلك إلى استنتاج أنه، عندما يكون ٦٠ في المائة من السكان تحت سن ٢٠ سنة، لا يمكن تحقيق

أي مكاسب ديمقراطية دائمة، ما لم يتسن تحقيق نمو اقتصادي بشكل مستدام، وهي حالة لا يمكن تجاهلها بسبب طبيعتها المزعزعة للاستقرار للغاية، في حال فشل السياسات الإنمائية.

وما فتئت حكومتي تقوم بدورها من خلال الانخراط في العمل والقيام بإصلاحات وتحقيق النتائج. مع ذلك، فإننا ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى ضمان أن تفي بالتزاماتها في مجال تمويل التنمية المستدامة من خلال جملة أمور، مختلف الآليات التي أعلن عنها بعد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخلال المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي عقد في باريس. كما ندعو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى زيادة الإقراض بشروط ميسرة.

ويعتمد الدفع الجماعي لتحويل عالمنا أساسا على تعبئة الموارد المالية. إن التدفقات المالية اللازمة، القادرة على إدخال الكهرباء لقارتنا، وري الحقول، ومكافحة الأمراض المتوطنة، والقضاء على الجوع وتعزيز التدريب المهني، موجودة بالفعل. ونرى ذلك كل يوم في أسواق رأس المال وفي الصحافتين الاقتصادية والمالية. لذلك فلنتخذ إجراءات الآن. ويشكل الحصول على قروض إنمائية الاستجابة الوحيدة، كما سيساعد على إحياء الاقتصاد العالمي مع تهيئة الظروف اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر، والحكم الرشيد، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

إن أفريقيا، قارتي، متخلفة عن الركب عمليا فيما يتعلق بجميع مؤشرات التنمية البشرية. وهي نفس أفريقيا التي دفعت ثمنا باهظا على إسهامها في تنمية الدول الأخرى على مر القرون. ولكن دعونا لا نعيش في الماضي؛ ودعونا بدلا من ذلك، التحلي بالحس السليم والعمل بسرعة. إن أفريقيا لا تزال قارة الفرص المتاحة للجميع، بمواردها المعدنية والأراضي الصالحة للزراعة والغابات والأنهار، وقبل كل شيء، شبابها.

وسنُدعى هذا العام، لانتخاب أمين عام جديد، ويجب أن تجري هذه الانتخابات في ظروف موضوعية مثالية، من أجل حشد كل الدعم اللازم للاضطلاع بهذه المهمة الصعبة ولكن النبيلة والحيوية، المتمثلة في تحقيق السلام والتنمية البشرية.

إن سان تومي وبرينسيبي تكرر التزامها تجاه المجتمع الدولي بالعمل من أجل بناء عالم أفضل للجميع. ونتمنى أن يؤتي عملنا الشاق ثماره.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد باتريس إمري تروفوادا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، من المنصة.

خطاب السيدة ديلسي إلويْـنا رودريغيث غوميث، نائبة الرئيس للشؤون السياسية ووزيرة الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائبة الرئيس للشؤون السياسية ووزيرة الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

اصطحبت السيدة ديلسي إلويْـنا رودريغيث غوميث، نائبة الرئيس للشؤون السياسية ووزيرة الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة نائبة الرئيس للشؤون السياسية ووزيرة الخارجية في جمهورية فنزويلا، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة رودريغيث غوميث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): باسم السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أهنئ الرئيس

على انتخابه لقيادة أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ونود أن نعرب عن عزمنا الراسخ على الإسهام في نجاح قيادته، بما يعزز سلطة الجمعية بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلا وديمقراطية في الأمم المتحدة.

فنحن في محراب النظام المتعدد الأطراف الذي يمثل صرحا للمبادئ الأساسية في العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة وعلى قدم المساواة مع بعضها بعضا. وتعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تأييدها لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تكرس احترام حق الدول في تقرير مصيرها وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بوصفه الركيزة الأساسية لضمان التعايش السلمي بين الأمم في سياق نظام متعدد الجنسيات. وبصفتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ما فتئت فنزويلا تعمل على إعادة تأكيد أسبقية السيادة والاستقلال السياسي وتقرير المصير والتسوية السلمية للمنازعات.

وقبل عام، هنا في قاعة الجمعية العامة، اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي يتمثل هدفها النهائي في القضاء على الجوع والفقر، مع التنويه إلى وجوب أن يكون الإنسان محورا لهذه الخطة، فضلا عن كونها تحولية وذات طابع عالمي. ومع ذلك، أود أن أوجه اهتمامنا على العقبة الرئيسية التي تمنع العالم من تحقيق تلك الأهداف النبيلة. فالنموذج الرأسمالي يشكّل عقبة هائلة أمام حق شعوبنا في التنمية، إذ يؤدي إلى خلق أوجه تفاوت عميق، بل يهدد بقاء الجنس البشري والكوكب نفسه. وخلال السنوات الخمسين الماضية نجح الاستهلاك الذي سببته الرأسمالية في تذويب أغطية الجليد القطبية وتهيئة ظروف مناخية غير مستدامة في كوكبنا. وكما قال البابا فرانسيس في منشوره الدوري ”المجد لك“ فقد حولت أعمال البشر ونماذج إنتاجهم واستهلاكهم كوكبنا إلى كتلة هائلة من القمامة. وقد تم الحفاظ على ذلك النموذج ومواصلته عبر توسيع نطاق العنف بمختلف مظاهره بواسطة النزاعات الداخلية وشن الحروب على نطاق واسع على حد سواء.

ففي عام ٢٠١٥ بلغ الإنفاق العسكري العالمي ١,٧ تريليون دولار – أنفقت الولايات المتحدة وحدها ثلثه – وقدره ٦٠٠ بليون دولار وهو مبلغ ضخم لا يمكن تصوره بالنسبة لبعض البلدان – لتمويل الحروب وأعمال العدوان الإمبريالية. وللولايات المتحدة حوالي ٨٠٠ قاعدة عسكرية تنتشر في جميع أنحاء العالم ويكلف تشغيلها حوالي ١٠٠ بليون دولار سنويا. ولم يكن جزافا أن قال مارتن لوثر كينغ في عام ١٩٦٨ :إن الولايات المتحدة هي أكبر مصدر للعنف في العالم.

ويكشف عدد الوفيات في النزاعات التي شهدتها القرون الخمسة الماضية عن الصلة الوثيقة بين العنف والتوسع الرأسمالي. فقد شهد القرن السادس عشر وفاة ١,٦ مليون شخص من جراء النزاع، في حين بلغ عدد الوفيات بسبب النزاعات في القرن السابع عشر ٦,١ شخص، و ٧ ملايين شخص في القرن الثامن عشر، و ١٩,٤ مليون شخص في القرن التاسع عشر و ١٠٩,٧ ملايين شخص في القرن العشرين. وقد ترافقت قصة ذلك العنف المأساوي القاتل جنبا إلى جنب مع التوسع الرأسمالي وآثاره المالية. وعليه، فقد ارتفعت نسبة ضحايا العنف المميت بالمقارنة إلى مجموع السكان خلال تلك القرون الخمسة من ٠,٣٢ في المائة إلى ٤,٣٥ في المائة ما يجعل العالم أكثر عنفا. وبالمثل تغيرت الأشكال التي تتخذها الحروب اليوم أيضا، حيث أصبحت النزاعات الداخلية هي السائدة الآن، وهي غالبا ما تحدث في البلدان الفقيرة. ولإعطاء مثال واحد فقط على ذلك، يشير تقرير الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ إلى رقم مأساوي يوضح العلاقة بين العنف والرأسمالية – فقد كان من بين ثلاثة ملايين شخص قتلوا نتيجة النزاعات منذ عام ١٩٩٠، مليونا طفل.

وبذلك فإن الرأسمالية تشكّل تهديدا خطيرا لمستقبل البشرية. وبالمثل تغيّر شكل الإرهاب – بوصفه تعبيرا بشعا عن العنف المميت – وأصبح أكثر عنفا وانتشارا ويستهدف البلدان الفقيرة أو التي حل بها الخراب، ويتجه إلى تحقيق غايات جيوسياسية ترمي إلى انهيار الدول ومؤسساتها لتمكين الإرهابيين من مصادرة الموارد الاستراتيجية بصورة غير مشروعة. وترفض فنزويلا الإرهاب بجميع أشكاله وتدين الكيل بمكيالين الذي تعمل بموجبه مراكز القوة المهيمنة على إنشاء خط فاصل مصطنع للإرهاب، حيث يبدو حميدا إذا كان يتفق مع رغبتها في الإطاحة بالحكومات التي لا تتماشى مع مصالحها، وخبيثا إذ كان غير مرغوب فيه وتترتب عنه آثار مدمرة تحيل سكان البلد أنفسهم إلى ضحايا.

وكما رأينا، فإن الرأسمالية نفسها خطر مهدد للسلام. فعلى مدى القرون الخمسة الماضية من توسع النموذج الرأسمالي، أودى العنف القاتل بحياة عدد غير مسبوق من الضحايا في حين ازدادت التفاوتات إلى حد كبير. ويتضح أكبر تناقض لهذا النموذج في أن العالم ينتج اليوم ما يكفي لتوفير سبل العيش لجميع السكان على كوكب الأرض، غير أن تلك الثروة تتركز في أيد قليلة، في حين يتركز الفقر الآن أساسا في بلدان الجنوب وداخل البلدان الواقعة في ذلك المركز. وبالتالي فقد ازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بصورة غير متناسبة. وليس أدلّ على ذلك من حالة الولايات المتحدة، حيث ازدادت تلك الفجوة إلى ثلاثة أضعاف خلال في الفترة بين عام ١٩٤٢ و ٢٠١٠. وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٧٨ كان متوسط الدخل السنوي لأفراد الطبقة العاملة والفئات التنفيذية العليا ٠٠٠ ٤٨ دولار و ٠٠٠ ٣٩٣ دولار على التوالي. وفي عام ٢٠١٠ انخفض الدخل السنوي للعمال إلى ٠٠٠ ٣٣ دولار، في حين بلغ دخل المنتمين إلى الفئات التنفيذية العليا ما يزيد على ١,١ مليون دولار.

ووفقا لإحصاءات منظمة أوكسفام الدولية فإن نسبة ١ في المائة من سكان العالم تملك القدر نفسه من الثروة التي تملكها نسبة ٩٠ في المائة من بقية السكان. غير أن الجزء الأهم في تلك الإحصاءات هو أن هذا الرقم ليس موحدا في جميع أنحاء العالم. فهو أسوأ في البلدان النامية، بل أكثر سوءا في بعض القطاعات، حيث أن الفجوة بين من يبددون الثروة العالمية وأولئك الذين يموتون من الجوع مأساوية حقا. فقد تم تحويل تركيز رأس المال إلى ثروة مضاربة غير منتجة وذات أثر ضار على القطاعات الاقتصادية مثل الاتصالات والطاقة والأعمال المصرفية والاستثمار، من بين أمور أخرى. وأصبحت وسيلة لزيادة الثروة التي لا تنتج شيئا. وبذلك أصبحت الرأسمالية نموذجا يقوم على العنف، وبها أصبح السلام حلما بعيد المنال بالنسبة للبشرية. ولكي نرى ذلك، فإن علينا إلقاء نظرة إلى النزاعات التي تشكّل حاليا أسوأ الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار العالميين.

فما برحت قضية فلسطين مسألة مستمرة تؤرق البشرية جمعاء. فقد وسمت جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الحياة اليومية للشعب الفلسطيني خلال سعيه إلى مقاومة العنف المروع. ولإعطاء مثال واحد فقط، أدى الاحتلال غير القانوني في عام ٢٠٠٠ إلى نكسات هائلة للتنمية البشرية حيث ارتفع معدل الفقر من ٢٠ إلى ٥٥ في المائة في ثلاث سنوات فقط. وازداد ذلك الرقم سوءا الآن. وليس لدينا الوقت اللازم لتفصيل أعداد وأشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني على مدار الساعة.

وتؤيد فنزويلا حق فلسطين في تقرير المصير بصفتها دولة حرة مستقلة وذات سيادة، وبالتالي نرى أنه يجب على المنظمة اتخاذ قرار في أقرب وقت ممكن بقبول عضويتها في الأمم المتحدة بصفتها دولة كاملة العضوية. ونؤيد إنشاء دولة

فلسطين داخل حدود آمنة معترف بها دوليا، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وندعو إسرائيل إلى إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية الذي طال أمده. فالاحتلال الإسرائيلي لتلك الأراضي وما يرتبط به من سياسات يمثّلان السبب الرئيسي لانتهاك الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وانتهاك القانون الدولي الإنساني. وتدعو فنزويلا أيضا إلى الرفع النهائي للحصار غير المشروع المفروض على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧ والذي يشكّل انتهاكا صارخا للحقوق الإنسانية للسكان. ولن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط ما دامت إسرائيل تواصل حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الإنسانية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

وفيما يتعلق بالعراق، كانت مبررات الغزو الثاني للبلد في عام ٢٠٠٣ تنطلق من حقيقةٍ لم تكن غير مؤكدة في ذلك الوقت فحسب، بل اعترف الغزاة الرئيسيون، بعد سنوات، بأنها كذبة. وسبقت الغزو العسكري حملة دعائية فعالة تُركّز على أربعة مجالات رئيسية. ولم يكن أي من الحجج صحيحاً. وأسلحة الدمار الشامل التي أدت إلى غزو العراق لم توجد قط. وما يشار إليه عادة بعبارة معلومات استخبارية صار دعاية للحرب. وعملت شركات الإعلام الكبرى، كاحتكارات حقيقية لتشكيل الرأي العام، على تنظيم حملات حقيقية سبقت التدخلات الإمبريالية وبررتها.

وفيما يتعلق بليبيا، نفذت منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١ تدخلاً عسكرياً أغرق البلد في العنف، مما جعله ضحية للجماعات الإرهابية، وخفض مؤشر التنمية البشرية، وعطّل آليات التعاون مع البلدان المجاورة الأخرى من القارة الأم أفريقيا. وفي الماضي، حافظت ليبيا على مستويات إنتاج النفط عند قرابة ١,٦ مليون برميل في اليوم. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، لم يكد يبلغ الإنتاج ٢٦٠ ٠٠٠ برميل في اليوم. ومرة أخرى، يحدّ العناد الإمبريالي للقوى الغربية من حق الشعوب في التنمية، والحق في السلام والحق في وطن. وقد أثرت تدفقات الهجرة من المواطنين الليبيين الباحثين عن مستقبل أفضل خارج حدودها أيضاً على مستويات الفقر في البلدان المتقدمة النمو. وتستحق الأوضاع الإنسانية الخطيرة السائدة في أفغانستان واليمن أيضاً إشارة مماثلة.

وعلى صعيد آخر، تشن الجمهورية العربية السورية حرباً شاملة ضد همجية الإرهاب التي تجتاح البلد. إن الشعب السوري هو أول ضحايا أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، التي ترتكب جرائم حرب عن طريق استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد تسبب الإرهاب في سورية بواحدة من أكبر المآسي الإنسانية في العقود الأخيرة، مما أدى إلى تشريد ٦ ملايين نازح داخلياً وفرار ٤,٨ ملايين من اللاجئين من العنف الواسع الانتشار لإنقاذ حياتهم، بغض النظر عن المخاطر التي يواجهونها. إن الصور المأساوية للرجال والنساء والأطفال الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط تعكس خطورة النزاع المسلح في هذا البلد العربي، الذي تسببه الجماعات الإرهابية والمعارضة العنيفة. والتغلب على المأساة الإنسانية التي يعانيها ١٣,٥ مليون مواطن سوري يتوقف على هزيمة الإرهاب والتوصل إلى حل سياسي وسلمي للنزاع المسلح يحترم سيادة وسلامة أراضي ذلك البلد الشقيق.

ومن جهة أخرى، ترحب فنزويلا بتجديد العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا الشقيقة، باعتباره السبيل الوحيد للتغلب على حل الخلافات بين الدول. فقد قاوم الشعب الكوبي على مدى عقود من الزمن، بكرامة وبطولة، ويلات إرهاب الدولة الآتي من الشمال والذي يهدف إلى مهاجمة التنمية السياسية والاجتماعية والنماذج الثقافية. ولا يزال الشعب الكوبي يتعرض للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المجرم. وتطالب فنزويلا الولايات المتحدة بإنهاء الحصار وتقديم تعويضات عن الأضرار الناجمة عن الإجراءات غير القانونية وأعمال الغطرسة.

وتواجه منظومة الأمم المتحدة تحديات كبيرة. فقبل ستة عشر عاماً، وفي مؤتمر قمة الألفية، قال الرئيس هوغو تشافيث فرياس إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تجد طريقها باستخدام خريطة رُسمت في اللحظة التاريخية التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ (انظر A/55/PV.8). وبغية النجاح في معالجة التحديات المعقدة في مجالات السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية البشرية، من الحيوي تجديد المنظمة وتعزيزها، وسيتحقق ذلك بإصلاح هيئاتها الرئيسية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن. وبالإضافة إلى الإصلاحات الأخرى التي يتعين الاضطلاع بها داخل المجلس نفسه، ينبغي للمجلس أن يشمل البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا. وبما أن الجمعية العامة هي الهيئة العالمية الديمقراطية للمنظمة بلا منازع، يؤكد بلدنا من جديد موقفه المؤيد لتعزيز سلطة الجمعية في مختلف المجالات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتعاون الدولي.

وعلى النقيض من ذلك، فإن نهج الاعتماد على المعايير المزدوجة والاستخدام السياسي لحقوق الإنسان لتبرير التدخل في بلداننا بغية خدمة المصالح الإمبريالية يقوّض بشكل خطير مؤسسات المنظمة، مما يجعل ذلك تحدياً حقيقياً لضمان وحماية حقوق الإنسان للشعوب وليس الحقوق الفردية وحقوق النخب العالمية وحسب. ومن الملحّ بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ تدابير ضد القوى العالمية التي تشنّ، بغض النظر عن قواعد القانون الدولي، هجمات على الحكومات التي تمثّل إرادة شعوبها.

إن الأمين العام الجديد الذي سيُنتخب قريباً سيواجه تحديات رئيسية، وكذلك الإرادة الحرة والسيادية للبلدان التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية للعمل معاً نحو غاية نبيلة وشريفة. وتشكر فنزويلا الأمين العام بان كي – مون على جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. ولا بد من الاعتراف بأن الأمم المتحدة قدمت إسهامات كبيرة للبشرية. إن غاياتها الأصيلة للسلام والأمن تقوم على أساس نظام قوي متعدد الأطراف يطبّق سيادة القانون الدولي من خلال تنظيم العلاقات بين الدول. ونحن نشارك في الجهود الرامية إلى الحفاظ على سيادة القانون والمضي قدماً نحو نظام أفضل.

وقد استضفنا قبل أيام فقط، في مارغاريتا، مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز. وترأست فنزويلا مجموعة البلدان الهامة تلك التي نتشاطر معها نفس الشواغل. لقد أحرزنا تقدماً كبيراً وما زلنا ملتزمين بتحقيق السلام والتنمية والتضامن والرفاه لشعبنا، في إطار مبادئ باندونغ التي تأسست عليها مجموعتنا. وفي عام ١٩٤٦، أكد ألبرت أينشتاين قائلاً ”أعتقد جازماً أن غالبية شعوب العالم تُفضّل أن تعيش في سلام وأمن“. إن رغبة البشرية في السلام لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إنشاء حكومة عالمية، يلتزم بها شعوب الجنوب، الذين يشكلون ثلثي أعضاء المنظمة، التزاماً راسخاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال جلسة اليوم، انتهكت طائرة تابعة للولايات المتحدة المجال الجوي الفنزويلي. وفي هذا اليوم نفسه، هاجمت طائرات الولايات المتحدة الجيش الوطني السوري، مما أدى لمقتل العشرات من السوريين وجرح مئات آخرين. وفي الفترة نفسها، كانت الهند ضحية هجوم إرهابي، وعانى الشعب الفلسطيني من هجمات عنيفة أدت إلى مقتل بعض مواطنيها. وكما يمكن للجمعية أن ترى، فشعوب الجنوب التي تملك أكبر احتياطيات للطاقة والتعدين والغاز والمياه على كوكب الأرض هي الضحايا الرئيسية للعنف والعدوان الإمبريالي.

وقبل أكثر من عام، أصدر رئيس الولايات المتحدة، السيد باراك حسين أوباما، أمراً تنفيذياً يصف فيه فنزويلا بالخطر على الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وقوبل هذا الأمر التنفيذي بالرفض من معظم البلدان في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات المتطرفة والعنيفة تتلقى الدعم والتشجيع من جانب الولايات المتحدة لزرع بذور الموت في فنزويلا للإطاحة بالحكومة الدستورية للرئيس نيكولاس مادورو موروس وتوظيف العدوان الاقتصادي المتعدد الأوجه والأساليب المتطورة للتشكيك بالبلد وإضعافها والتحريض على المقاطعة الإعلامية والتجارية والمالية لها. وليس هذا أمراً لم تختبره منطقتنا في الماضي، فقد عانى رئيسنا سلفادور أليندي من نفس الهجمات من قبل الولايات المتحدة الإمبريالية.

ونحذر المجتمع الدولي من أن فنزويلا قد اختيرت هدفاً جديداً للإمبريالية من أجل تقويض سيادتها وتحقيق تفككها الإقليمي، بهدف الاستحواذ غير المشروع وبالعنف على ما نملك من الموارد الطبيعية الاستراتيجية الهائلة. ويتوقع أن يتكرر تاريخ الإمبريالية الحافل بالعنف – فهناك حملة رئيسية من الأكاذيب والمغالطات تجري ضد فنزويلا وشعبها وحكومتها. وخطة العدوان تلك تجعل منها حرباً غير تقليدية ترمي إلى تجريم ومعاقبة نموذجنا الإنمائي القائم على أساس اشتراكية القرن الحادي والعشرين العميقة الشمول، التي توزع الثروة على الأغلبية وتقوم على المساواة.

وكانت لقارتنا علاقات مضطربة جدا مع الولايات المتحدة التي، خدمة لتوسعها وسيطرتها الإمبريالية، أخضعت العديد من بلداننا واعتدت عليها. وتلك الصفحات السود من الاستعمار والقهر قد تم التغلب عليها بقرار من شعوبنا لتصبح حرة ومستقلة. ومع ذلك، يتردد قرع طبول الحرب الجديدة في منطقة الشمال التي تطمح إلى إعادة التفكير في الطرق الوعرة التي سلكتها منطقتنا الأمريكية بالفعل وإلى اجتيازها. ونحن ندين الانقلاب القضائي البرلماني الذي حدث في البرازيل، ونرفض تنفيذ عملية كوندور جديدة في منطقتنا والتحكم فيها من واشنطن. وأشير إلى أن فنزويلا هي موضع انتقاد لأن توزيعها للثروة هو أحد أكثر عمليات التوزيع عدلا في أمريكا اللاتينية، إذ يبلغ معامل جيني ٠,٣٨.

وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بلدنا خاليا من الأمية. واليوم، فإن الالتحاق بالمدارس، وفقا لليونسكو، يبلغ نسبة ٧٧ في المائة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٦ سنوات، و ٩٦ في المائة للذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة، و ٧٦ في المائة للذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ سنة. ولدينا ٢,٦ مليون طالب في التعليم العالي، مما يضعنا في هذا الصدد بين البلدان الرائدة في العالم. وفي عام ٢٠١٢، انتقت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) فنزويلا بسبب سياساتها الاجتماعية التي تحد من الجوع والفقر بنسبة تفوق ٥٠ في المائة على جميع أراضيها الوطنية. وفي عام ٢٠١٥، أثنت الفاو مرة أخرى على حكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس بسبب التقدم الاستثنائي المحرز في الحد من الجوع والفقر.

وفي بلدنا، باتت خطة الرعاية الصحية المجانية متاحة لنسبة ٧٥ في المائة من السكان، وسوف تبلغ قريبا نسبة ١٠٠ في المائة، وذلك بفضل برنامج مشترك مع أشقائنا الكوبيين. وهناك ١ ١١١ ٠٩٥ أسرة تستفيد من برنامجنا الاجتماعي للإسكان. ونحن نشدد بصفة خاصة على حماية الأشخاص المتقاعدين والمسنين. وعلى مدى ١٧ سنة، كان هناك ما يزيد على ٣ ملايين شخص من هذه الفئة العمرية الذين استفادوا من هذا البرنامج.

وإننا نمنح الأمل للغالبية العظمى من الناس الذين هم ضحايا النموذج الإنساني الذي لا يعرف الرحمة. ومن فنزويلا، نحن نسعى إلى تحقيق السلام الحقيقي بين جميع الشعوب، وإنشاء نموذج اقتصادي وثقافي واتصالاتي في خدمة السلام والتنمية والمساواة. ونعمل على إنشاء شراكات من خلال آليات مبتكرة مثل البديل البوليفاري لشعوب منطقتنا في أمريكا اللاتينية، واتفاق التعاون النفطي الكاريبي في مجال الطاقة، الذي يشكل فائدة لشعوب منطقتنا.

كما نؤيد الجهود التي تبذلها البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا من أجل إنشاء عالم متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز. ومن فنزويلا، نشن حربا دائمة على النظام الرأسمالي الذي يديم الفقر والعنف والتعاسة. ونكرر كلمات محررنا، سيمون بوليفار، عندما نقول إن الحكم الأكثر مثالية هو الذي ينتج أكبر قدر من السعادة والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

دعونا نعطي العالم أكبر قدر ممكن من السعادة والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. إن زمن تحقيق السلام مع العدالة الاجتماعية هو في متناولنا. دعونا نغيّر النظام ونصبح مناضلين حقيقيين في سبيل إرساء السلام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد العزيز كميلوف، وزير خارجية أوزبكستان.

السيد كميلوف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن عميق امتناني للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، ولجميع رؤساء الدول والحكومات الذين توجهوا بتعازيهم إلى الشعب الأوزبكي بمناسبة الوفاة المفاجئة لأول رئيس لأوزبكستان المستقلة، إسلام كريموف. إن أوزبكستان شرعت تحت قيادته في السير بثقة على طريق التنمية المستقلة، باعتبارها دولة ذات سيادة وعضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

لقد تكلم رئيس أوزبكستان من على هذا المنبر السامي مرات عديدة. وفي هذه القاعة بالذات، أعلن عددا من المبادرات السياسية الدولية الهامة التي ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وتعزيز السلام في أفغانستان، والتغلب على آثار الكارثة الإيكولوجية في بحر آرال، وتوطيد فعالية التعاون دوليا في مكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي. وحظيت جميع تلك المقترحات، التي طرحها قائد أوزبكستان، بالدعم الكامل من المجتمع الدولي، وهي تساهم اليوم إسهاما عمليا ملموسا في كفالة تحقيق السلام المشترك والاستقرار والتنمية المستدامة.

وفي السنوات الخمس والعشرين التي كانت فيها أوزبكستان تحت قيادة كريموف، أصبحت دولة نامية حديثة وديناميكية. وكما أكد رئيس أوزبكستان بالنيابة، شوكت ميرزيوف، في دورة عقدها برلماننا مؤخرا، فإن أوزبكستان قد حققت في السنوات التي أعقبت استقلالها نموا اقتصاديا بلغ ست نقاط. وارتفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بمقدار تسع نقاط. وعلى مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية، ظلت معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي أعلى من نسبة ٨ في المائة. ووفقا للتقديرات، سوف تستمر معدلات النمو هذه السنة في الاتجاه نفسه. وكما نوّه الأمين العام في رسالة التهنئة بمناسبة يوبيل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستقلال أوزبكستان، فإن بلدنا قد أحرز تقدما مطردا صوب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل الهامة.

أولا وقبل كل شيء، سوف تحافظ أوزبكستان على الاتساق في سياستها الخارجية الرامية إلى حماية مصالح البلد الأساسية وتعزيزها. فسياستها الخارجية قائمة على الالتزام الثابت بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي على النحو المكرس

في ميثاق الأمم المتحدة وفي دستور جمهورية أوزبكستان، وكذلك في جميع الصكوك القانونية الدولية التي وقّعت أوزبكستان عليها. وكما ذكر الرئيس بالنيابة ميرزيوف، سوف تواصل أوزبكستان تعزيز الصداقات والتعاون البنّاء مع جميع البلدان الأجنبية، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والمصالح.

وتؤمن أوزبكستان إيمانا راسخا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبعدم التصدي للتوترات والصراعات الناشئة إلاّ من خلال الوسائل السلمية والسياسية. وقد اتخذ بلدنا خيارا مبدئيا لا لبس فيه يقضي بعدم الانضمام إلى أي تكتلات أو تحالفات عسكرية وسياسية، وعدم السماح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيه، وعدم إرسال جنودنا خارج حدود البلد.

ثانيا، إن أفغانستان كانت ولا تزال تشكل أحد التهديدات الرئيسية للأمن والاستقرار الدوليين. والمؤسف أن أملنا ضعيف تجاه تسوية التناقضات المتراكمة لذلك البلد في وقت قريب.

لن تتسنى تسوية الصراع الأفغاني إلا إذا كانت على أساس وفاق وطني بين الأفغان وتحققت عن طريق المفاوضات السياسية السلمية فيما بين الجماعات المتعادية الرئيسية، تحت رعاية الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، دون أي شروط مسبقة. وهذا أمر هام بحيث يمكن للبلدان والمؤسسات الدولية المانحة الالتزام بتخصيص المساعدات لأفغانستان بهدف إحداث تحسين اقتصادي اجتماعي حقيقي ورفع مستويات معيشة السكان. وفي المقام الأول، يجب أن تكون المساعدة موجهة إلى التعليم والتعلم.

إن السلام في أفغانستان سوف يجلب فوائد ملموسة لجميع بلدان القارة الأوروبية الآسيوية. إن السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان من شأنهما أن يحفزا تشييد الطرق السريعة والسكك الحديدية، وتنمية التجارة الإقليمية والأقاليمية وإنشاء العديد من خطوط الأنابيب التي تمتد في جميع الاتجاهات. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ بالنظر إلى أفغانستان، لا باعتبارها مصدرا للمشاكل والتهديدات والتحديات على الصعيد الإقليمي، بل باعتبارها فرصة استراتيجية فريدة تضع إلى الأبد نهاية للوضع الراهن وترسي الأساس للعلاقات المتعددة الأطراف التي من شأنها أن تتيح لنا تحقيق أهدافنا المتمثلة في الرخاء والرفاه للجميع.

ثالثا، لحماية وحفظ البيئة مكانة مركزية في أهداف التنمية المستدامة للفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٣٠، التي اعتمدتها الجمعية العامة في العام الماضي. ومأساة بحر الآرال مثال حي. تمثل الآثار الإيكولوجية والمناخية والاجتماعية الاقتصادية والإنسانية الكبيرة المترتبة على المأساة تهديدا مباشرا للتنمية المستدامة في المنطقة ولصحة المقيمين هناك ولمستقبلهم وللمجتمع الجيني. وأهم مهمة اليوم هي الحفاظ على التنوع البيولوجي الطبيعي لمنطقة بحر الآرال، وتقليل الآثار البيئية لمأساة بحر الآرال، والأهم من ذلك، الحفاظ على العديد من الأنشطة الحيوية التي تمكن ملايين الناس في المنطقة من البقاء.

رابعا، تؤيد جمهورية أوزبكستان تعزيز منظومة الأمم المتحدة بأسرها. يجب أن نعزز دور هياكلها في معالجة المشاكل الأمنية الإقليمية والدولية وكفالة التنمية المستدامة. منذ فترة، وأوزبكستان تؤيد الإصلاح المؤسسي في الأمم المتحدة لضمان الكفاءة في عملها وتحسين الأداء في طريقة تفاعل هيئتيها الرئيسيتين – الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، يجب على الجمعية العامة أن تحافظ على دورها المركزي بوصفها هيئة استشارية تمثيلية رئيسية لصنع السياسات، في حين يجب إصلاح مجلس الأمن تدريجيا، بما في ذلك عن طريق توسيع عضويته.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غيوم لونغ، وزير الخارجية والحراك البشري في جمهورية إكوادور.

السيد لونغ (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أنقل تحيات الرئيس رافائيل كوريا وشعب إكوادور إلى جميع الدول الشقيقة في أممنا المتحدة. برهن العقد الماضي لثورة المواطنين في إكوادور لنا أنه لتحقيق التنمية يجب علينا أن نفعل كل شيء عكس الوصفات التي قدمتها لنا الهيمنة الليبرالية الجديدة في السنوات القليلة الماضية.

على مدى العقد الماضي من صياغة عقدنا الاجتماعي الإكوادوري السيادي، تمكنا من استعادة الإيمان والأمل في بلد مدمر. وقد وجدنا أن هذا الأمل يمكن أن يترجم إلى نتائج ملموسة من أجل شعوبنا، عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة، إعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي، خلق فرص العمل، الوصول غير المسبوق للخدمات العامة وضمان الحقوق، والتعليم والرعاية الصحية المجانيين. لقد انتشلنا بلدا منخفض المعنويات، اختار، بعد أن شهد تولى سبعة رؤساء في عشر سنوات، وأزمة مصرفية تسببت فيها النخبة التي طردت مئات الآلاف من المهاجرين من بلدنا، وفقدان السيادة وزرع القواعد العسكرية الأجنبية في أراضينا، أن يؤسس ديمقراطية نابضة وجمهورية ذات سيادة في النظام العالمي.

وللقيام بذلك، كان علينا أن نقطع صلتنا بنموذج الأصولية الأيديولوجية لليبرالية الجديدة. القوة ليست عسكرية ومالية فقط؛ إنها قبل كل شيء سلطان الأفكار. تهيمن القوة عندما يكون لديها القدرة على توليد التوافق والتفاهمات المشتركة وتوضيح تاريخنا وبيئتنا. ولتحقيق ذلك، خصصت قوى الهيمنة عبارات نستخدمها جميعا ونكسبها معان بغية فرض جدول أعمال سياسي وأخلاقي على كوكب الأرض. لهذا السبب، من الجنوب، ومن على الهامش، علينا أن نتحدى معنى المفاهيم الرئيسية التي غالبا ما يروج لها في هذه الجمعية العامة. علينا، على سبيل المثال، تحدي مفهوم ”التنمية“. ولكفالة أننا جميعا نتبع نفس الوصفة فقد حاولوا إقناعنا بأن التنمية مسألة تقنية، في حين أنها أساسا مشكلة سياسية.

في أمريكا اللاتينية، المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم، لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة حقيقية وتماسك اجتماعي واستقرار سياسي دون إعادة توزيع. وتعني إعادة التوزيع غالبا الصراع مع النخبة، التي عارضت تاريخيا ولا تزال تعارض التخلي عن ذرة من سلطاتها. وليس من قبيل المصادفة أن أمريكا اللاتينية – التي أصر على أنها المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم – لديها، على سبيل المثال، متوسط لمعدل الضريبة قدره ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبلغ هذا المعدل في البلدان الصناعية ٣٠ في المائة أو ٤٠ في المائة أو ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يبلغ المتوسط في بلدان الاتحاد الأوروبي ٣٩ في المائة. لكن أي زيادة في معدل الضريبة لضمان أن دول أمريكا اللاتينية يمكنها إعمال الحقوق أو إعادة توزيع الثروة أو حفز الاقتصاد، يواجه مقاومة من النخبة التي تحشد جميع الموارد المتاحة لها، بما في ذلك من خلال وسائط الإعلام الخاصة، أقوى أداة للحفاظ على الوضع الراهن وزعزعة استقرار الحكومات التي تجرؤ على تحدي مصالحها.

ولتحقيق التنمية، كان علينا أن نتخلى عن نموذج التصدير الرئيسي لتراكم رأس المال. لا بد لنا من تنويع اقتصاداتنا وتغيير نموذجنا للإنتاج والابتعاد عن الاعتماد المفرط على المواد الخام. هذا التربح العقيم، الذي غالبا ما يقوم على العمالة الرخيصة والعمل غير المستقر وخيرات الطبيعة بدلا من القدرة الابتكارية لشعبنا، يعني أن النخبة لدينا تعارض أيضا أي تحولات عميقة مفيدة لتحقيق التنمية.

في الواقع، فإن البلدان التي حققت التنمية، في كل من القرنين التاسع عشر والعشرين، في أمريكا الشمالية وأوروبا،

ومؤخرا في شرق آسيا، قد استخدمت وسائل حمائية عدوانية لبناء صناعاتها الناشئة، مع دور نشط تنظيمي وتخطيطي للدولة، وعدم احترام للملكية الفكرية، يجعلنا نشعر بالخجل اليوم. ولكن المفارقة تتجلى في أنه عندما تحقق تلك البلدان نفسها تنميتها، حالما تحقق الهيمنة على الإنتاجية والقدرة التنافسية لصناعاتها الجديدة، فإنها تتبنى خطابا إنمائيا أشرت له للتو.

أصدقاء بلدان الجنوب، إذا أردنا تنويع اقتصاداتنا وتغيير نماذج الإنتاج لدينا، فلنفعل ما فعلوه وليس ما تطلب منا البلدان التي حققت التنمية القيام به. إن التنمية أولا وقبل كل شيء، مسألة سياسية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، مشكلة التهرب الضريبي والملاذات الضريبية. ويقدر أنه في حالة إكوادور، يجري إخفاء وهذه كلمة دقيقة، ما يعادل ٣٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، أي، ثلث اقتصادنا، في الملاذات الضريبية. فلنتصور التقدم الاقتصادي القوي الذي يمكن تحقيقه، وإلى أي حد يمكننا تخفيض مستويات الفقر وعدم المساواة، إذا تم استثمار تلك الأموال في بلدنا، ولو تم دفع الضرائب عليها.

إننا نتعامل الآن مع تحدي إعادة بناء مناطق بلدنا التي عانت من الزلزال الرهيب الذي حدث خلال شهر نيسان/أبريل الماضي. وتقدر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأن تكلفة التعمير ستبلغ على الأقل ٣,٣ بلايين دولار، وهو ما يعني ضرورة أن نبذل جهودا هائلة ونقوم بتضحيات كبيرة، من أجل بلدنا. ولكن هناك ٣٠ بليون دولار مخبأة في الملاذات الضريبية.

ولكن لوضع حد لهذه الملاذات الضريبية والحصول على الموارد الحيوية للتنمية في بلدنا، علينا القيام بمعركة سياسية. وإنه لأمر طيب التزام بعض البلدان بالتعاون لصالح التنمية، ولكن لا يزال ثمة قدر بسيط من المساعدة في محيط من الظلم، بما في ذلك الممارسات المالية والمصرفية والضريبية التي تقوض حقنا في التنمية. ثم هناك ممارسات الدول نفسها للتخفيف من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الناتجة عن السرية المصرفية وانخفاض معدلات الضريبة الصفرية، مع تعاون ضئيل للغاية.

وتؤكد إكوادور من جديد دعوتها إلى إنشاء هيئة حكومية دولية في الأمم المتحدة للعدالة الضريبية، تكون عبارة عن هيكل مؤسسي ديمقراطي يضع حدا لممارسة الملاذات الضريبية المشينة، خلال القرن الحادي والعشرين. وقد اتخذت إكوادور قرارا مهما يتعلق بإجراء استفتاء خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٧، من أجل التشاور مع شعبنا فيما إذا كان يتفق مع حظر امتلاك جميع موظفي الخدمة العامة، بمن فيهم المنتخبون، لرؤوس الأموال، والأصول في الملاذات الضريبية. ونحن فخورون بتقديم ميثاقنا الأخلاقي للعالم. ونحن نأمل أن يشكل ذلك مثالا على إحدى أساليب التصدي لحكم الأثرياء والرأسمالية المضاربة التي لا هوية ولا اسم ولا أخلاق لها، والمتخفية خشية تحميلها أي مسؤولية.

ويتمثل مفهوم آخر غالبا ما يجري التلاعب به، لأسباب سياسية قطعا، في حقوق الإنسان. قطعا، انطلقت الأسس السياسية لثورة مواطنينا من منظور حقوق الإنسان. إن دستورنا هو أحد أكثر القوانين تقدما في العالم فيما يتعلق بضمان احترام حقوق الإنسان، وهو أول دستور يضمن حقوق الطبيعة. وينص الدستور على حقوق الإنسان كحقوق شاملة ومتعددة الأبعاد، مما يعني إعطاء الأهمية لجميع الحقوق، المدنية والسياسية، بطبيعة الحال، ولكن أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ونعتقد أنه لا يمكن للمرء أن يتكلم عن ضمان حقوق الإنسان، لا سيما في سياق أمريكا اللاتينية، دون الحديث عن الحد من الفقر وعدم المساواة. ولذلك السبب، فإننا أحد البلدان الذي قام بالكثير من أجل الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم، مع خفض تاريخي بمقدار النصف لمعدلات الفقر المدقع

من ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وجرى تخفيض الفقر بنسبة الثلث من ٣٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٥. وبالمثل، من دواعي الفخر، كون إكوادور إحدى البلدان التي بذلت كل الجهود للحد من عدم المساواة، التي كانت آفة كبيرة في أمريكا اللاتينية. وبالتحديد، انخفض معاملنا الجيني بنسبة ست نقاط بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣. ويبين ذلك أيضا الكيفية التي نحترم حقوق الإنسان من خلالها.

وتواصل إكوادور الضغط من أجل تحقيق السلام. وليس لدينا أسلحة دمار شامل. ولسنا في حرب مع أي بلد ولا نقصف أحدا. ولننظر في الدخول الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيز النفاذ.

ومن المهم أيضا أن نتخلى عن الرؤية التي ترى بأن الدولة هي الوحيدة التي تنتهك حقوق الإنسان. وبطبيعة الحال، يمكن للدول أن تنتهك حقوق الإنسان، ولكن يمكن للأطراف الفاعلة الأخرى القيام بذلك أيضا، وخاصة الشركات عبر الوطنية. وللإكوادور تجربة مع تلك الانتهاكات. حيث لوثت شركة النفط شيفرون تكساكو أنهارنا وغاباتنا في منطقتنا الأمازون، مسببة المرض والموت لشعبنا، وملحقة أضرارا كبيرة بغابة الأمازون. وكان تسرب النفط الذي تسببت فيه شركة شيفرون تكساكو ٨٥ مرة أكبر من ذلك الذي تسببت فيه شركة بريتش بتروليوم في خليج المكسيك في عام ٢٠١٠ و ١٨ مرة أكبر من التسرب الذي تسببت فيه شركة إكسون فالديز في ألاسكا في عام ١٩٨٩. والفرق هو أن التسرب في إكوادور لم يكن عرضيا بل محاولة لإنتاج النفط بكلفة أقل.

وإكوادور ليست البلد الوحيد الذي عانى من مثل هذه الأضرار. ولا يمكن للشركات عبر الوطنية الاستمرار في العمل دون ما يكفي من الضوابط والموازين من أجل الحد من نشاطها وتنظيمه والإشراف عليه، بغية تحقيق المصلحة العامة لمعظم الناس الذين يسكنون كوكب الأرض. ونكرر مناشدتنا اعتماد صك دولي ملزم قانونا بشأن الشركات عبر الوطنية وحقوق الإنسان. إننا ممتنون للثقة في إكوادور التي أعربت عنها الدول بتعيينها رئيسا للفريق العامل الحكومي الدولي، من أجل صياغة هذه المعاهدة.

وقد اقترح بلدي، خلال المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي عقد في باريس، إنشاء محكمة دولية للعدالة البيئية، تعاقب انتهاكات حقوق الطبيعة، وتفرض التزامات من ناحية الدين البيئي واستهلاك السلع البيئية. إننا نعيش في عالم توجد فيه محاكم لمعاقبة البلدان عندما يُزعم أنها تعرض للخطر استثمارات الشركات عبر الوطنية الرئيسية ولكن لا توجد محاكم لمعاقبة أولئك الذي يقومون دون وازع بإلحاق الضرر ببيئتنا. وهذا التناقض حاسم ومعبر عن العالم الذي نعيش فيه، الذي تعد الغلبة فيه لرأس المال على حساب البشر. ونحن نقول بأن الغلبة للبشر وليس لرأس المال.

ومن الضروري، بعد عقود من المناقشة، أن نسرع بإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. ويجب علينا، على وجه الخصوص، إقامة توازن جديد بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بهدف زيادة الأصوات وتقليص حق النقض (الفيتو). ومن الملح، في ذلك الصدد، أن نغير تكوين المجلس وأساليب عمله واختصاصاته، ونحد من صلاحياته. إن استخدام الفيتو، وهو الامتياز الحصري للمنتصرين في الحرب العالمية الثانية، الذين يشكلون ٧٠ في المائة من تجارة الأسلحة العالمية، لم يعد يكفل الهدف النهائي المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا تحديد موعد نهائي لاختتام المفاوضات بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

وبالمثل، علينا أن نعكس مسار تقلص الدور الذي تؤديه التعددية في الحوكمة العالمية. ويجب علينا التفكير في كيفية

معالجة النظام شبه المؤسسي الناشئ، حيث تملك مجموعة حصرية وعدد محدود من البلدان النفوذ لاتخاذ القرارات التي تؤثر على البلدان في جميع أرجاء العالم. فلنطالب – مجموعة الـ ٧٧، التي ستترشف إكوادور برئاستها السنة القادمة – بالمزيد من الديمقراطية والمزيد من المساواة فيما بين الدول. ولنترك وراءنا النظام العالمي الذي سبق الفترة الهامة لإنهاء الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين، ولنتخلص من نموذج تصنيف البلدان إلى بلدان من الدرجة الأولى والثانية والثالثة.

إن محررنا، سيمون بوليفار – الذي قال إن وحدة شعوبنا ليست مجرد وهم للرجال، ولكنها مرسوم مصير عنيد – سيكون فخورا وهو يرانا نتخذ خطوات جريئة توحيد شعوب الجنوب، وسيحتفي بدور إكوادور الفعال في الكفاح من أجل تحرير شعوبنا. لقد أحرزنا تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة في توطيد التقدم المحرز وسيادة دولتنا في إطار النظام العالمي، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. وللأسف، فإن قارتنا أمريكا لا تزال ضحية للتدخل الأجنبي العتيق والهجمات الرجعية المحلية التي تسعى إلى منع انتشار الديمقراطية في مجتمعاتنا. ولا يزال أمامنا شوط طويل قبل أن تتعلم نخبنا الاعتراف بحق الملايين من الناس في الاقتراع العام وبأصواتهم واحترام هذا الحق، في الأوقات الجيدة والسيئة، سواء كان ذلك في مصلحتهم أو لا. فلنوقف التلاعب بالديمقراطية والولاية المقدسة لشعوبنا!

وسأكون مقصرا إذا لم أشيد بشعبنا وبقيادة الرئيس كوريا، الرجل الذي بذل الكثير من أجل تحقيق التنمية والعدالة والمساواة الكاملة. لقد أحللنا الأمل مكان اليأس – بعد مرور عشر سنوات على بداية ثورة المواطنين – وأظهرنا للبشرية أن العمل السياسي يمكن أن يبني عالما لا يكون فيه البشر مجرد أدوات لمراكمة الثروة بل يكونوا بالأحرى غرض الحكومة ذاته.

إننا جميعا في كيتو ننتظر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة المقبل، المقرر عقده في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حيث سيكون لنا شرف استضافة جميع ضيوفنا في إكوادور المتفائلة والمضيافة والثورية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلمار محرم أوغلو ماماديأروف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

السيد ماماديأروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أهنئ السيد بيتر تومسون على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بواجباته الهامة. كما نعرب عن امتناننا للسيد ماغنز ليكتوفت على كل ما قام به من عمل شاق في رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين.

اجتمعنا هنا، قبل عام، لنشهد اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الشاملة المتمحورة حول الإنسان. وهنالك معالم تبرز في التاريخ حينما تترجم القيم العالمية إلى التزامات سياسية تغير مجرى الأحداث. ونأمل أن يكون اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أحد هذه المعالم. وحينما توصلنا إلى اتفاق بشأن أهداف التنمية المستدامة، استندنا إلى قصة نجاح الأهداف الإنمائية للألفية، التي ثبتت فائدتها في تعزيز التنمية في جميع أرجاء العالم.

لقد أدمجت أذربيجان غايات أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية وتواصل تنفيذ برامج كبيرة الحجم بشأن تحسين الحوكمة الرشيدة وتسريع النمو المستدام وتعزيز سيادة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان وتيسير الحصول إلى الخدمات العامة وتعزيز المجتمعات الشاملة للجميع. وتمكنت أذربيجان من المحافظة على نموها الاقتصادي، بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية والانخفاض الحاد في أسعار النفط.

ولم يمكن النمو الاقتصادي المستدام أذربيجان من التركيز على استراتيجيتها الإنمائية الوطنية فحسب، بل كذلك مكنها من الدعم الفعال للتنمية الدولية. فقد قدمت أذربيجان مساعدات إنسانية وإنمائية دولية إلى عدد من البلدان من خلال مؤسسة حيدر علييف ووكالة أذربيجان للتنمية الدولية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية.

وقد انتخبت أذربيجان، في حزيران/يونيه، لتنضم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسنوات من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، بعد إجراء تصويت في الجمعية العامة شاركت فيه ١٧٦ من أصل ١٨٤ من الدول الأعضاء. وبما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المنبر الرئيسي للمداولات الفنية بشأن التنمية المستدامة، فستكون لدينا فرصة أخرى للمساهمة في التنمية الدولية.

وللمضي قدما بالهدف ١٦، أعدت أذربيجان مشروع قرار معنونا ”منع الفساد من خلال تشجيع تقديم الخدمات العمومية على نحو شفاف وخاضع للمساءلة ومتسم بالكفاءة بتطبيق الممارسات الفضلى والابتكارات التكنولوجية“، اعتمد بالإجماع في الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي عقد في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

وإزاء خلفية التهديدات والتحديات المختلفة التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، من الحيوي التشديد باستمرار على أهمية النهوض بالقيم الرئيسية لمختلف الثقافات وتعزيز التفاهم فيما بين المجتمعات المختلفة وتعزيز الاحترام المتبادل. إن موقع أذربيجان بين قارتي آسيا وأوروبا العظيمتين يجعلها في وضع فريد، حيث يلتقي الشرق والغرب، وحيث تتعايش ديانات العالم الرئيسية في سلام، وحيث تكمل القيم والتقاليد والثقافات المختلفة بعضها بعضا في وئام. وليس من قبيل المصادفة أن يعقد منتدى تحالف الحضارات السابع في بلدي هذا العام.

وما زالت النزاعات المسلحة التي لم تحل والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والنزعة الانفصالية العدوانية والتعصب والتمييز على أسس عرقية ودينية تمثل أخطر التحديات التي تواجه التنمية وتشكل بعض أكثر عقباتها استمرارا. وتنص الوثيقة الختامية، الصادرة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة الذي اعتُمِدَت فيه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة من دون سلام، ولا يمكن إرساء السلام من دون تنمية مستدامة، مشيرة إلى حقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي، ومؤكدة من جديد على ضرورة احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

ولم يُحرز تقدم ملموس في تسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان منذ المناقشة العامة الأخيرة.

وتواصل أرمينيا احتلال أراض أذربيجانية، بما في ذلك منطقة ناغورنو كاراباخ وسبع مقاطعات مجاورة لها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). ومن المؤسف أن مشاركتها في عملية تسوية النزاع ليست سوى مهزلة.

ولا تملك أذربيجان إمكانية الوصول إلى مقدراتها الاقتصادية في الأرض المحتلة. ويمثل تعطيل الاتصالات – كنتيجة مباشرة للاحتلال العسكري لأراضينا – عقبة خطيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية الكاملة للبلد ككل. وعلاوة على ذلك، فإن فرص التنمية الاقتصادية غير المستغلة في المنطقة لا تتحقق، لا سيما من حيث إمكانية الاتصال الإلكتروني الإقليمي والأقاليمي.

والعواقب الإنسانية للتراع سيئة بنفس القدر، الأمر الذي يجعل إيجاد حلول عاجلة ضرورة. وكأثر مباشر للتشريد الجماعي للسكان من أماكن نشأتهم، ما زال قرابة مليون من اللاجئين والمشردين داخلياً محرومين من حقوقهم الإنسانية الأساسية وحرياتهم الأساسية، ولا سيما الحق في الوصول إلى ديارهم وممتلكاتهم. ولا يمكن تحمل استمرار هذا الوضع.

وتؤدي سياسات وممارسات أرمينيا في الأراضي المحتلة من أذربيجان إلى تقويض فرص التوصل إلى تسوية سياسية للتراع، كما أنها تشكل تهديداً وشيكاً للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وقد أوضحت جمهورية أذربيجان في مناسبات عديدة أن الوجود غير القانوني للقوات المسلحة الأرمينية في الأراضي الأذربيجانية المحتلة عامل رئيسي في زعزعة استقرار المنطقة. فهو يمكن أن يتصاعد في أي وقت، وستترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وهو أيضاً السبب الرئيسي للتوترات والحوادث التي تقع في منطقة التراع.

وبدلاً من الدخول في مفاوضات بحسن نية، تعطّل أرمينيا بوضوح أي محاولة لتسوية التراع بالوسائل السلمية. وفي تجاهل تام لمطالب مجلس الأمن وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، ترفض أرمينيا سحب قواتها من أذربيجان وتمنع مئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين قسراً من العودة إلى ديارهم وتسعى إلى زيادة توطيد الوضع الراهن من خلال تغيير الطابع المادي والديمغرافي والثقافي للأراضي المحتلة – وهو تطور مقلق أكده عدد من بعثات تقصي الحقائق التي أوفدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تلجأ أرمينيا إلى الاستفزازات المسلحة في محاولة لصرف الانتباه عن المسائل الجوهرية الأساسية لعملية السلام، محاولة، بدلاً من ذلك، التركيز على الجوانب التقنية لوقف إطلاق النار.

وفي الآونة الأخيرة، في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٦، شنت أرمينيا هجمات واسعة النطاق على السكان المدنيين في أذربيجان. وعرّضت مناطق مكتظة بالسكان في أذربيجان، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة، لنيران مكثفة من المدفعية الثقيلة والأسلحة ذات العيار الكبير. ونتيجة لهذه الهجمات الطائشة، قضى عدد كبير من المدنيين الأذربيجانيين، بمن فيهم أطفال ونساء ومسنون، نحبهم أو أصيبوا بجروح خطيرة. ولولا استخدام التدابير الفعالة للدفاع المدني في الوقت المناسب، لكان عدد الخسائر البشرية أعلى بكثير. كما شوهت أرمينيا بصورة منهجية جثث جنود أذربيجانيين من الذين سقطوا قتلى. وخلال هذه الهجمات، عانت ٣٤ بلدة وقرية في أذربيجان من دمار شديد. وأُلحقت أضرار فادحة بالممتلكات الخاصة والعامة، بما فيها البنى التحتية المدنية الحيوية. وعلى وجه الخصوص، دُمرت مئات المباني المدنية، بما في ذلك مساكن ومدارس ورياض أطفال ومراكز ثقافية وغيرها من المنشآت المدنية.

إن هجمات أرمينيا المباشرة والمتعمدة على السكان المدنيين الأذربيجانيين، وكذلك الأعمال اللاإنسانية ضد جنود الجيش الأذربيجاني أثناء الأعمال الهجومية في نيسان/أبريل، تشكل انتهاكاً خطيراً آخر للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد قوضت أرمينيا، بأعمالها الهجومية المتعمدة، نظام وقف إطلاق النار الذي أنشئ في عام ١٩٩٤ وعرضت للخطر آفاق التسوية السياسية للنزاع.

وبسبب تصدي أذربيجان بفعالية لهذه الهجمات، أُجبرتْ أرمينيا على طلب وقف لإطلاق النار، والذي اتُّفق عليه بفضل جهود وساطة الاتحاد الروسي في ٥ نيسان/أبريل في موسكو خلال اجتماع لرئيسي أركان دفاع كلّ من أرمينيا وأذربيجان. وعلى الرغم من ذلك الاتفاق، واصلت أرمينيا انتهاك وقف إطلاق النار. فبعد حشد قوات في الأراضي الأذربيجانية المستولى عليها وبناء تحصينات عسكرية معززة بشدة، بدأت أرمينيا في ١٩ أيلول/سبتمبر نشاطاً عسكرياً مكثفاً في مقاطعة

أغدام المحتلة. وفي الوقت نفسه، واصلت أرمينيا تحدي الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومحاولة تقويضها، بما في ذلك جهود البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك، وهي الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، والتي تهدف إلى تحقيق انفراجة في محادثات السلام وسحب القوات الأرمينية من الأراضي السيادية لأذربيجان.

ويجب على أرمينيا أن تدرك أن استغلال الوضع الراهن والاستفزازات المسلحة ينطويان على سوء تقدير بالغ للأمور. ومحاولاتها المنافقة الرامية إلى تضليل المجتمع الدولي بشأن الأسباب الجذرية للنزاع بتقديم نفسها على أنها الطرف الذي يُعاني ستبوء بالفشل. وتتوقع أذربيجان من أرمينيا أن توقف تعزيزاتها العسكرية في الأرض المحتلة وتدخل في مفاوضات مع أذربيجان بحسن نية بغية إيجاد الحل السياسي الذي طال انتظاره للنزاع. فلا يمكن حل النزاع إلا على أساس سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، على النحو المبين، عرَضاً، في قرارات مجلس الأمن. وكلما أسرعت أرمينيا بالقبول بهذه الحقيقة وسحب قواتها المسلحة من الأراضي المحتلة لأذربيجان، كان حلّ النزاع أسرع. وعندئذ، ستستفيد أرمينيا وسكانها من آفاق التعاون والتنمية الاقتصادية. ولن يدخر بلدي أي جهد في سبيل تحقيق تسوية للنزاع وضمان إحلال السلام والعدل والتنمية في المنطقة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تشيباندا نتونغامولونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): آخذ الكلمة بالنيابة عن فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشرفني أن أمثله. ومن دواعي السرور الحقيقي أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين وأن أتمنى له ومكتبه النجاح الكامل في تنفيذ الولاية المنوطة بهم. وأوجّه أيضاً هذه الإشادة المُستحقة إلى سلفه في ضوء جهوده الدؤوبة التي خدمت منظمتنا خدمة جليلة.

إذ تحدونا الرغبة في تحقيق السلام والأمن والتنمية في كل دولة من دولنا وفي جميع أنحاء العالم، اعتمدنا معاً في أيلول/سبتمبر من العام الماضي خطة جديدة للتنمية العالمية والتي ننوي أن تلهمنا للسنوات الـ ١٥ المقبلة. وهي تهدف إلى التغلب على تحديات التخلف والفقر وإيجاد عالم أكثر عدلاً يسوده مزيد من التضامن والاستقرار، حيث لن يكون تكافؤ الفرص مجرد حلم.

إن موضوع هذه المناقشة العامة، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، يشكل فرصة لا جدال فيها. فهو يتيح إجراء أول تقييم شامل لمحور الخطة الجديدة بحيث يمكننا، إذا لزم الأمر، أن نعدّل طريق المضي قدماً من أجل ضمان التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة. وإذ نأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قررت جمهورية الكونغو الديمقراطية إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطتنا الاستراتيجية للتنمية الوطنية. وتستند الخطة إلى رؤية طويلة الأجل وإطار استراتيجي لضمان مواءمة سياساتنا وإجراءاتنا مع قضايا تغير المناخ، فضلاً عن أولويات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي جعلتنا نلتزم بعملية ترمي إلى ارتقاء جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢١، وفئة البلدان الصاعدة بحلول عام ٢٠٣٠ وفئة البلدان المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠٥٠.

وسوف يتخذ تنفيذ هذه الخطة شكل الخطط الخمسية، التي تغطي أولها الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١. وسوف تعطى الأولوية مرة أخرى في هذه الخطة الخمسية الأولى، لتحسين

رأس المال البشري، بالتصدي لمشكلة العائدات الديمغرافية التي تتطلب تعاونا دقيقا بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية على الصعيدين الوطني والدولي، بهدف ضمان نمو الاقتصادي قوي ومستمر، وقبل كل شيء شامل للجميع. ومن ثم يولى اهتمام بالغ لاحتياجات الشباب للشباب والنساء الخاصة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب الوظيفي، وتحسين المعارف العلمية والتكنولوجية، والصحة، والعمالة. والإجراءات النابعة من هذا الخيار صُممت من أجل التنفيذ المشترك لبرنامج بناء البنية التحتية للنقل، اللازمة لإيصال المنتجات الزراعية والتعدينية إلى الأسواق وحفز تنقل الأشخاص والبضائع.

وعلاوة على ذلك، هناك العديد من التحديات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز النظام الإحصائي الوطني وتعداد السكان والمساكن، بهدف تحديث البيانات الموثوقة من أجل تصميم ورصد وتقييم البرامج الإنمائية. وفي حالة بلدي، ترتبط هذه الجهود، بطبيعة الحال، بحشد الأموال لا سيما من خلال تخفيف شروط الجهات المانحة وتنويع الموارد المالية.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، فقد دخل بلدي في مرحلة حاسمة من اللامركزية الإدارية بغية تمكين الإدارة المحلية. وكل مقاطعة من المقاطعات الـ ٢٦ الجديدة في بلدي لديها حاليا سلطات تم اختيارها بحرية من قبل السكان، في أعقاب انتخابات حكام المقاطعات ونوابهم، التي جرت في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وسنواصل هذه التجربة الديمقراطية الجديدة عندما يجري تنظيم الانتخابات المقبلة للسلطات المحلية في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية، والتي ستعقد بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية والانتخابات الوطنية وانتخابات المقاطعات. اتخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية خيارا لا رجعة فيه بضمان أنه لا يمكن الوصول إلى سلطة الدولة إلا من خلال الانتخابات.

كما أود إعادة التأكيد بشكل رسمي أنه، على الرغم من التأخير في التسجيل وفي الأعمال التحضيرية، فمن المقرر أن تجري الانتخابات العامة في الأساس نهاية هذا العام وستنظمها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التي لديها ولاية حصرية عليها بموجب الدستور. وستجري الانتخابات على النحو المقرر، أي حالما تسمح الظروف التقنية بذلك. وهناك العديد من التحديات الأخرى التي يتعين التغلب عليها من أجل تمكين المنظمة من إجراء انتخابات حرة وسلمية، تتسم بالمصداقية والشفافية. وبغية العمل معا والتصدي لهذه التحديات بطريقة توافقية، فقد اجتمعت الأغلبية الرئاسية، والمعارضة السياسية والمجتمع المدني على مدى أسبوعين من أجل الانخراط في حوار سياسي وطني شامل بتيسير من الاتحاد الأفريقي وبمساعدة فريق الدعم الدولي.

والحق في الانتخاب والترشح هو حق أساسي سواء بالنسبة للمواطنين الكونغوليين الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك لأولئك الذين يعيشون في الخارج. ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم في ممارسة هذا الحق بالتأكد من أن لدينا سجلات تصويت شاملة وموثوقة. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بأهمية عملية تسجيل الناخبين التي بدأت في ٣١ تموز/يوليه التي تتيح للناس إمكانية خوض الانتخابات والتصويت. وقد شملت أكثر من ١٤ مليون كونغولي، أولئك الذين يعيشون في البلد أو في الخارج، وهم يمثلون ثلث المنتخِبين الأساسيين، والذين ما كان بوسعهم التمتع بهذا الحق دون تلك الإصلاحات.

وينبغي للحوار الوطني السياسي الحالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الحل السلمي للمنازعات بين الكونغوليين بغية تنظيم الانتخابات وتوطيد ديمقراطيتنا، أن يستفيدا من دعم الجميع، ولا سيما الجهات الفاعلة السياسية التي لم تشارك حتى الآن في العملية، ولكن تُشجع على القيام

بذلك. ومن ناحية أخرى، فإن أي لجوء إلى استخدام العنف ينبغي إدانته بقوة ومعاقبة الجناة، وأي دعوة إلى أي عصيان أو طريقة أخرى غير دستورية للوصول إلى السلطة ينبغي أن تشجب.

لقد أحرز تعزيز حقوق الإنسان تقدما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي دولة تمر في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع التي يتعين عليها أن تواجه تحديات عديدة. قبل شهرين، استضفنا زيارة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في سياق التعاون مع مكتبه ومجلس حقوق الإنسان. ونعتزم مواصلة الإصلاحات وتعميقها في هذا المجال. وهذا بالتأكيد هو الحال فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة. وجرى مؤخرا سن قانونين هامين – أحدهما بشأن المساواة بين الجنسين، والآخر بشأن تغيير الأحكام المتقادمة من قانون الأسرة، من أجل مواءمة القانون مع القانون الدولي الساري. وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، شهدنا مؤشرات موثوقة أظهرت انخفاضا صافيا قدره ٥٠ في المائة في حالات العنف الجنسي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥.

وفيما يتعلق تحديدا بالحق في الرعاية الصحية، تم إحراز تقدم كبير في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. ومع ذلك، علينا أن نظل متيقظين فيما يتعلق ببعض الأمراض العابرة للحدود التي تم استئصالها في الماضي، وهما الحمى الصفراء والكوليرا، اللذين شهدنا مؤخرا بعض علامات عودتهما.

وتم تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، عملا بالقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، من أجل دعم الجهود الجديرة بالثناء التي ما برحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تبذلها لاستئصال الجماعات المسلحة التي ما زالت تقاوم السلام. وبينما ترحب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمساعدة، فإنها تلاحظ أنه بفضل إصلاح القطاع الأمني الجارية حاليا، أبدت قوات الدفاع والأمن الوطنية قدرا أكبر من الفعالية والكفاءة في تنفيذ مهمتها المتمثلة في حماية الأراضي الوطنية وتوفير الأمن للبضائع والأشخاص. لذلك فهي تعوّل على الحوار الاستراتيجي مع الأمم المتحدة لتحقيق التخفيض التدريجي لأفراد البعثة وما يتبع من تحويل للبعثة.

أما وقد أبلغت الجمعية عن الحالة في بلدي، أود الآن أن أعرب عن رؤية جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن العديد من المسائل الرئيسية المثيرة للقلق في العالم اليوم.

لقد أحرزت الأمم المتحدة ،طيلة تاريخها، العديد من الإنجازات الهامة وحققت النجاح في مجالات السلام والأمن والتعاون الدولي، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وعلى الرغم من هذه النتائج، لا يزال السلام الدولي مسعى مستمراً. بالإضافة إلى ذلك، وإذ إن الأمم المتحدة تعمل في عالم يتغير ويتطور باستمرار، فهي مدعوة لأن تمارس ولايتها المحددة بتقييم نفسها باستمرار والتكيف من أجل تحسين التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة التي يواجهها العالم.

ولهذا السبب فإن إصلاح منظمتنا الدولية وأساليبها وطرق عملها أمر ضروري. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى النظر في توسيع فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن. وتعلق جمهورية الكونغو الديمقراطية أهمية على هذا الإصلاح، الذي يجب أن يراعي،كي يكون قابلا للاستمرار، ثقل أفريقيا السياسي والعددي في الجمعية العامة وأن يتيح لتلك القارة المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات التي تعنيها، لا سيما وأن ثلثي الحالات التي يستعرضها مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، يظل توافق إيزولويني هو الأساس الوحيد المقبول للتفاوض. وفي السياق نفسه، من المهم أيضا

تعزيز سلطة صنع القرار في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز السلام والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية.

كما يجب أن يشهد الهيكل المالي والتجاري الدولي تحولات عميقة حتى يتمكن من التكيف مع التطورات والتغيرات على الساحة الدولية، وحتى يمكن للأمم المتحدة أن تكون مصدر أمل للجميع. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمنظمتنا أن تشجع على المزيد من الشفافية والديمقراطية، لا سيما في اختيار الأمين العام المقبل، مع الحفاظ على القواعد والممارسات التي ثبتت فعاليتها، وبخاصة خطة التناوب الإقليمي.

إن الكفاح من أجل السلام هو أيضا كفاح ضد الإرهاب. ويجب أن تظل آفة قرننا تلك إحدى أولويات منظمتنا. وبالنسبة لبلدي، فإن الإرهاب يمثّل الآن أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. إن الأعمال الخسيسة والعشوائية التي تميز هذه الظاهرة تتطلب تضامنا دوليا وحوارا مستمرا من أجل تحسين تنظيم استجابتنا. وقد أصبح السكان الذين يعيشون في الجزء الشرقي من بلدي، وخاصة في منطقة بيني، ضحايا أبرياء للعنف الإرهابي في أكثر من مناسبة. وهذا هو السبب في أننا نكرر هنا دعمنا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن إدانتنا القوية لآفة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

أن كوكبنا يواجه تحديا بيئيا غير مسبوق يتمثل في تغير المناخ، الذي يترك أثرا سلبيا مباشرا على نوعية حياتنا ويرهن مستقبل الجنس البشري ذاته. ولهذا السبب، وبعد أن شاركت جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشاط في المفاوضات وإبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فقد وقعت، بتدخل من رئيس الدولة، على الاتفاق في ٢٢ نيسان/أبريل هنا في نيويورك. ونحن الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على عملية التصديق، التي ينبغي الانتهاء منها قبل نهاية هذا العام.

وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقدم رئيسي آخر فيما يتعلق بالحوكمة الدولية، وهو اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الأخير بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وهو إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١، المرفق) وقد حان الوقت لوضع حد لوفيات الآلاف من المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط ومعالجة الأسباب الجذرية لأعمال التشريد تلك، وهي أساسا الفقر والنزاعات المسلحة وانعدام القدرة على مواجهة الكوارث. يجب أن نتأكد من حل تلك المشاكل حتى يتسنى لجميع المواطنين في العالم، لا سيما في البلدان النامية، العيش بسعادة وسلام في بلدانهم. وذلك هو المبدأ الأساسي ذاته لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو ”ألا يتخلف أحد عن الركب“.

لقد ركزت ملاحظاتي اليوم على إطلاق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من بداية عام ٢٠١٦ من خلال تحديد الإجراءات ذات الأولوية، وفي الوقت نفسه ملاحظة الصلات بين أهدافها وخطة بلدي الجديدة للتنمية الاستراتيجية. كما قمت بإعطاء لمحة عامة عن الحالة السياسية والانتخابية وحالة حقوق الإنسان في بلدي، مع الإشارة إلى الشراكة بين حكومة بلدي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إنني بقيامي بذلك، إنما دعوت إلى إصلاح الأمم المتحدة من خلال توسيع عضوية مجلس الأمن وتعزيز ولاية الجمعية العامة. وشددت على أن هناك حاجة إلى التضامن الدولي والمشاورات المستمرة من أجل تحسين تنظيم ردنا المشترك لمكافحة الإرهاب. وأشرت أيضا إلى الأهمية البالغة لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ورحبت باعتماد إعلان نيويورك، الذي يوفر لنا الاستراتيجية لإدارة عمليات التشريد الواسعة

النطاق للاجئين والمهاجرين، ملاحظا الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لتلك الشرور.

أود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مرة أخرى على إيماننا بالتعددية والإعراب عن الأمل في أن نرى الجميع يدعم ويعزز مبادئها وقيمها لصالح تحقيق السلام على الصعيد الدولي ومن أجل خير البشرية. وأود أن أحيي السيد بان كي – مون الذي تقترب نهاية مدة ولايته كأمين عام لمنظمتنا، وأن أشيد به. ونود أن نشكره على إسهاماته الكبيرة في الحفاظ على مبادئ منظمتنا وقيمنا، وعلى ما أسهم به من إسهام حاسم في إعادة إحلال السلام والاستقرار في بلدي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

طلبت عدة وفود ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد تُحدد مدتها بعشر دقائق للمداخلة الأولى، وخمس دقائق للمداخلة الثانية وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة سورناراجا (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تود المملكة المتحدة أن تمارس حقها في الرد في ضوء التعليقات التي أبديت في بيان فخامة السير أنيرود جوغناوث، رئيس وزراء موريشيوس، في المناقشة التي جرت هذا الصباح. لا يساور الحكومة البريطانية أدنى شك بشأن سيادتها على أرخبيل شاغوس، الذي تديره بوصفه الإقليم البريطاني في المحيط الهندي. ولم تشكك أي محكمة دولية على الإطلاق، بما في ذلك هيئة التحكيم الأخيرة المشكّلة بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في سيادة المملكة المتحدة على الإقليم. ولئن كانت أن المملكة المتحدة لا تعترف بادعاء جمهورية موريشيوس السيادة على أرخبيل شاغوس، فقد تعهدت مرارا بالتنازل عن الأرخبيل لموريشيوس، متى لم تعد تحتاج إلى تلك الجزر لأغراض دفاعية. ونحن نحافظ على هذا الالتزام، على الرغم من أن تحديد متى يتحقق ذلك الشرط هو أمر يعود للمملكة المتحدة.

وفي غضون ذلك، تسهم الأغراض الدفاعية المشار إليها إسهاماً كبيراً في الأمن العالمي والجهود الرامية إلى مكافحة التهديدات الإقليمية، بما في ذلك تلك الآتية من الإرهاب والقرصنة. ولا نعتبر أن محكمة العدل الدولية هي الطريقة المناسبة لحل هذه المسألة. ولذلك، طلبنا من حكومة موريشيوس عدم مواصلة مسار العمل هذا وحل تلك المسائل من خلال المناقشات الثنائية الجارية. وسنواصل العمل بشكل ثنائي مع موريشيوس.

السيد بافليتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لممارسة حق الرد عقب البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي في وقت سابق اليوم. ونظرا لتأخر الوقت، سأقتصر على النقاط الأساسية التالية فقط.

الحالة في أوكرانيا، التي أشار إليها الوفد الروسي، سببتها الطموحات الإمبراطورية الروسية، ولا سيما العدوان الروسي ضد بلدي، الذي بدأ بالاحتلال غير الشرعي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، ومن ثم من بقيام روسيا بتأجيج الصراع في أجزاء معينة من أوكرانيا، منطقتي دونيتسك ولوهانسك. ولولا التدفق المستمر والمتواصل للأسلحة والمقاتلين والقوات الروسية النظامية إلى الأراضي الأوكرانية، لما قُتل ١٠ ٠٠٠ وجُرح ٢٠ ٠٠٠ من أبناء بلدي.

ولما كانت حياة الملايين من المواطنين الأوكرانيين ورفاههم تأثرت بشكل سلبي. وفي ذلك الصدد، ناشدنا روسيا مرارا وتكرارا إعادة احترام قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ووقف عدوانها على أوكرانيا وإنهاء الاحتلال غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

وفي الختام، ما دام الوزير الروسي ذكر في بيانه رواية جورج أورويل مزرعة الحيوانات، فإنني أود أن أذكر رواية أخرى لأورويل، وهي ١٩٨٤، ولا سيما الاقتباس الشهير، ”الحرب هي السلام، والحرية هي الرق، والجهل هو القوة.“ فتلك هي الفلسفة المحددة التي تريد روسيا أن تفرضها على شعبها بالذات وعلى بقية العالم.

السيد جياكوملي دا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سانت فنسنت وجزر غرينادين وجمهورية فنزويلا البوليفارية، نكرر العبارات التي ذكرها رئيسنا بلدنا ميشيل تامر في ٢٠ أيلول/سبتمبر هنا في هذه القاعة:

> ”وكما ندرك جميعا، فإن ثمة حكومات ذات اتجاهات سياسية مختلفة تتعايش في منطقتنا. وذلك أمر طبيعي وسليم. والأمر الأساسي هو أن يكون هناك احترام متبادل، وأن نتفق على الأهداف المشتركة الأساسية، مثل النمو الاقتصادي وحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي والأمن والحرية لجميع المواطنين“ (A/71/PV.8).

السيد كاجويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني مضطر لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية أذربيجان، نظرا لأنني، بالاستماع للتلفيقات التي قدمها الوزير، لم أتمكن من أن أدرك ما إذا كان ذلك يرجع إلى كون الأكاذيب كررت مرات عديدة لدرجة أن الأذربيجانيين، أنفسهم، بدأوا يصدقون تلك الأكاذيب.

فالذاكرة قصيرة لدرجة أن الأذربيجانيين نسوا تماما حقيقة أن ناغورنو كاراباخ لم تكن إطلاقا جزءا من أذربيجان. فقد ضمت إلى أذربيجان في عام ١٩٢١ بموجب قرار من الحزب البلشفي. ولم تكن جمهورية أذربيجان في الفترة ١٩١٨-١٩٢٠ تشمل ناغورنو كاراباخ. والآن بعد أن لم يعد هناك أي وجود للاتحاد السوفياتي، فإن ناغورنو كاراباخ مستقلة. إن ناغورنو كاراباخ لم تكن إطلاقا جزءا من أذربيجان وهي ليست جزءا منها ولن تكون.

ولا يمكن لأذربيجان أن تحصل على الإمكانات الاقتصادية لدولة ناغورنو كاراباخ المستقلة ولن تحصل على هذه الإمكانات إطلاقا. وبإعادة صياغة عبارات الوزير، فإنه كلما أسرعت أذربيجان بقبول ذلك الواقع وأوقفت قتل المدنيين المسالمين، سيتم التعجيل بتسوية مسألة ناغورنو كاراباخ. وعلاوة على ذلك، ومن أجل أن يوطن المرء نفسه على خسارته الحرب التي شنتها أذربيجان على شعب ناغورنو كاراباخ منذ وقت طويل، يتعين على المرء أن يتجاوز هذا الواقع. فإذا بدأ المرء حربا وخسر الحرب، لا يمكن للمرء أن يواصل توجيه اللوم إلى شخص آخر.

ويبدو أنه لا يمكن لأذربيجان التوقف عن تصوير الأمور بقلبها رأسا على عقب. إن الأعمال الوحشية البشعة ضد ناغورنو كاراباخ التي ارتكبتها القوات المسلحة لأذربيجان في أوائل نيسان/أبريل، بما في ذلك الاستهداف العشوائي والمتعمد للمدنيين المسالمين، لا سيما الأطفال والنساء والمسنون، والمرافق المدنية، بما في ذلك المدارس ورياض الأطفال، وعمليات القتل وقطع الرؤوس بصورة همجية والتعذيب والتمثيل بالجثث تتنافى مع أبسط قواعد العالم المتحضر. وحينما تبث عمليات قطع الرؤوس والأعمال الوحشية الأخرى عبر مصادر وسائط الإعلام المدنية ويشجع رئيس البلد الجنود الذين ارتكبوا تلك الأعمال الوحشية، فإنه لا بد من عدم التسامح مع تلك الأعمال.

إن الحالة ناجمة بصورة مباشرة عن سياسات قديمة للعنصرية والتعصب والتحريض على الكراهية ضد الأرمن، تغاضت عنها سلطات أذربيجان ونفذتها بشكل مباشر. وتشكل الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الإنساني

الدولي التي ترتكبها أذربيجان وتمجيدها على أعلى مستوى سياسي للأشخاص المتورطين مباشرة في ارتكاب الفظائع والتمثيل بالجثث جرائم مرتكبة ضد الإنسانية وجرائم حرب.

وإذا كانت أذربيجان تود الطعن في ما أقوله، ينبغي أن توافق على اقتراح الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار. فقد أعربت جمهورية أرمينيا وجمهورية ناغورنو كاراباخ عن موافقتهما. ورفضت أذربيجان. وأرجو أن تخبروني بمن لديه شيء يخفيه.

وتواصل أذربيجان مناقشة مسألة اللاجئين الأذربيجانيين. فماذا عن السكان الأرمن والروس واليهود واليونانيين والآشوريين والكرد والأيزيديين الذين أصبحوا لاجئين نتيجة العدوان الأذربيجاني؟ فلم يصبح غير لاجئ سوى من ذبحوا في سومغيت وباكو وغانجا وغيرها من البلدات والقرى في أذربيجان. ولكن المجازر ليست حلا. صدقوني. فقد ذبح الناس على يد جيرانهم بالذات.

وكلما سارعت أذربيجان بالاقتناع بحقيقة أن ناغورنو كاراباخ مستقلة ولن تكون أبدا جزءا من أذربيجان، كان أفضل. وأعرب عن حق شعب ناغورنو كاراباخ في تقرير المصير في وقت سابق. ويريد اللاجئون العودة إلى بلداتهم الأصلية وأماكن إقامتهم، بما في ذلك اللاجئون الأرمن الذين يودون العودة إلى تشارينتسفان وأرتشات وغيرهما من المناطق الأرمنية التي ضمتها أذربيجان نتيجة عدوانها.

السيد مامادوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نأخذ الكلمة لدحض الادعاءات الباطلة التي أدلى بها ممثل أرمينيا. وكما يعلم جميع الحاضرين، فإن جمهورية أرمينيا شنت الحرب واستخدمت ولا تزال تستخدم القوة ضد السلامة الإقليمية لأذربيجان، وتحتل ما يقرب من خمس أراضي بلدنا، بما في ذلك منطقة ناغورنو كاراباخ وسبع مقاطعات مجاورة لها.

كما نفذت أرمينيا تطهيرا عرقيا واسع النطاق في المناطق التي استولت عليها بطردها حوالي مليون أذربيجاني. واتبعت الحكومات المتعاقبة في أرمينيا نمطا شنيعا للازدراء التام بقواعد القانون الدولي ومبادئه المقبولة عموما. وأصبح ارتكاب جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ورعاية الإرهاب، والالتزام بأيديولوجية عرقية – دينية مريبة، وإثارة المطالب الإقليمية ضد جميع البلدان المجاورة، جزءا من السلوك العادي لتلك الدولة العضو. وفي الواقع، لقد ثبت تماما أن أرمينيا تنتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا. واجتاحت القوات المسلحة لأرمينيا في شباط/فبراير ١٩٩٢ بلدة خوجالي، الواقعة في منطقة ناغورنو كاراباخ التابعة لأذربيجان، وعرضت سكان البلدة المدنيين والمدافعين عنها لمجزرة لم يسبق لها مثيل .

ولعل الأعمال الوحشية التي ارتكبتها أرمينيا في خوجالي وفي أماكن أخرى أنشأت النموذج الأولي للسلوك السيئ السمعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وباستمرار أرمينيا في استعمال القوة ضد سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية، فإنها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا. وبالإضافة إلى ذلك، وبطرد السكان المدنيين في أذربيجان ومنع عودتهم إلى ديارهم، تنتهك أرمينيا بشكل صارخ حقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي.

ونود أن ننعش ذاكرة الوفد الأرميني فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٨٧٤ (١٩٩٣)، الذي أكد فيه المجلس مجددا على أن منطقة ناغورنو كاراباخ جزء من أذربيجان. وفضلا عن ذلك، طالب مجلس الأمن بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المحتلة من كل الأرض المحتلة لأذربيجان. وعلاوة على ذلك، أود الإشارة إلى أن الجانب الأرميني يتحرز مرارا وتكرارا إزاء القرار البلشفي الصادر في أوائل عشرينيات القرن الماضي. والواقع أنه في أوائل العشرينيات من القرن

الماضي، منح الحزب الشيوعي البلشفي أراضي أذربيجان التاريخية إلى أرمينيا، وعلى وجه التحديد منطقة زانجزور.

وفيما يتعلق بمنطقة ناغورنو كاراباخ، فإن الحزب البلشفي اتخذ قرارا بالاحتفاظ بها بوصفها جزءا من أذربيجان. وفي الواقع، كان الحزب البلشفي، وبخاصة رئيس مجلس الوزراء، جوزيف ستالين، هو الذي وقع على مرسوم في عام ١٩٢٨ لترحيل ١٠٠ من الأذربيجانيين من ما يسمى الآن أرمينيا. وفضلا عن ذلك، دأبت أرمينيا على اتخاذ موقف غير بناء في عملية السلام. وبدلا من الانخراط في مفاوضات بحسن نية مع أذربيجان، حاولت تثبيت الوضع الراهن وضللت المجتمع الدولي. وذلك جزء هام من جهود أرمينيا في ذلك الصدد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن أرمينيا تُمجِّد مجرمي الحرب والإرهابيين المدانين، مثل مونتي ملكونيان وفاروجان غرابيديان، وهما إرهابيان مدانان يمجدان حاليا بوصفهما بطلي حرب في أرمينيا. وأقام الأرمن معالم تاريخية لهما. وفضلا عن ذلك، تهدد حكومة أرمينيا علنا بشن المزيد من الهجمات المسلحة على مناطق أذربيجان المأهولة بالسكان والهياكل الأساسية المدنية البالغة الأهمية، مثل السدود. ويفتخر الرئيس الأرميني ومسؤولون آخرون بالمشاركة في قتل المدنيين الأذربيجانيين، بما في ذلك في بلدة خوجالي. وأصبحت البيانات الصادرة في هذا الصدد من جانب المسؤولين الأرمن الرفيعي المستوى متواترة في الآونة الأخيرة.

وأعتقد أن على أرمينيا أن توقف جهودها العقيمة لإساءة استخدام المبدأ السامي لتقرير المصير للتغطية على استعمال القوة ضد أذربيجان والتطهير العرقي الشائن الذي ارتكبته بحق مليون أذربيجاني. فأرمينيا آخر كيان في العالم له الحق في الكلام عن مبدأ تقرير المصير. وهي بلد كفل أن يكون إقليمه أحادي العرق بشكل كامل، نتيجة ترحيل جميع الإثنيات الأخرى وإجبارها على المغادرة، بما في ذلك أعداد كبيرة من الأذربيجانيين، الذي يشكلون ما يصل إلى نسبة ٥٠ في المائة من سكان الإقليم، بما في ذلك في عاصمته يريفان.

أما بالنسبة للادعاءات المتعلقة بالعمليات السياسية الأخيرة، بما في ذلك المفاوضات وتعزيز نظام وقف إطلاق النار، فإن أذربيجان تؤيد وقفا فعالا لإطلاق النار. وشاغلنا الرئيسي هو أن أعمال العنف المتكررة تحول الانتباه من تسوية المشاكل المتبقية إلى المسائل التقنية. وينبغي التأكيد أيضا على أن جميع تلك التدابير لا يمكن أن تكون مفيدة إلا في سياق المحادثات الموضوعية والمركزة على تحقيق النتائج التي تتوافق مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماعات فيينا وسان بطرسبرغ.

السيد كاجويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. وحينما يقول أحد أن أمرا ما حقيقة ثابتة، من المؤكد تماما أنني أريد أن أسمع عمن أثبت هذه الحقيقة ومتى أثبتها وأين يكمن الدليل. وإلا، لا شيء يثبت ما لم يقدم عليه الدليل، أو يمكن إثباته.

وفيما يتعلق بخوجالي، من المستغرب سماع الوفد الأذربيجاني وهو يتكلم عن خوجالي. وقد تطرقت لذاكرته القصيرة. وإذا اطلع المرء على الصحف في ذلك الوقت، فإن من الواضح تماما من ارتكبوا الإبادة الجماعية في خوجالي – إنهم قيادة أذربيجان. ونشرت تلك المعلومات في الصحف في جميع أنحاء البلد. إنني قطعا أتفق فيما يتعلق بنمط سلوك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكان يمكن لذلك النمط أن ينشأ في خوجالي، ولكن ذلك النمط أنشأته القوات الأذربيجانية، التي كانت تقتل سكانها المدنيين بالذات. وعلى العكس من ذلك كانت القوات الأرمينية تفتح ممرات السلام الحرة لتسهيل انسحاب السكان المدنيين من مسرح القتال.

وبالعودة إلى مسألة تقرير المصير، فإن المفاوضات الحالية، كما ذكر، تجرى في ظل قيادة رؤساء مجموعة مينسك، وفقا

للمبادئ الأساسية الثلاثة، وهي تحديدا، تقرير مصير الدول وسلامتها الإقليمية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة. كيف يمكن للمرء ألا يتكلم عن تقرير المصير؟ إن تقرير المصير جزء من تاريخ الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة حاليا. وإذا كان لأية دولة الحق في تقرير المصير، فإن للأرمن في ناغورنو كاراباخ ذلك الحق نفسه. ولا يمكن لأي مسؤول أذربيجاني أن يحرمهم من تلك الحقوق الإنسانية العالمية.

ومن المثير للاهتمام أيضا أن نسمع عن الحالة في الفترة ١٩١٨-١٩٢٠. ولكن ما ينبغي تذكره هو أن عصبة الأمم قبلت طلب أرمينيا وجورجيا للانضمام إلى عصبة الأمم. ورفضت عصبة الأمم طلب أذربيجان للانضمام إليها بسبب مشاكل أذربيجان الإقليمية والمشاكل التي لم تحل مع جيرانها.

وفيما يتعلق بالكلام عن تمجيد ذكرى الإرهابيين، فإن أذربيجان هي أول بلد يؤوي المجرمين والإرهابيين، مع منحهم مركز بطل. والجميع يتذكرون قصة الضابط الأذربيجاني الذي قتل باستخدام فأس ضابطا أرمينيا وهو نائم خلال مناورات منظمة حلف شمال الأطلسي في بودابست، بهنغاريا. وحكمت المحكمة الهنغارية على القاتل بالفأس بالسجن مدى الحياة؛ لكنه فيما بعد سلم إلى أذربيجان لمواصلة قضاء فترة عقوبته. وحالما هبطت طائرته في أذربيجان، أصدر الرئيس الأذربيجاني العفو عنه، ومنحه كل تمجيد ممكن باعتباره بطلا. وأصبح بطلا وطنيا لأذربيجان. ولا يسعني أن أصدق أن دولة اختارت شخصا مثل راميل سفاروف بطلا لمجرد أنه قتل شخصا أرمينيا. ما هو مستقبل مثل تلك الدولة ؟

إن أرمينيا موطن لـ ١٢ أقلية قومية ودينية. وبعض أفراد هذه الأقليات، بما في ذلك الأيزيديون والآشوريين، يفتقرون إلى دولة خاصة بهم. وهم يعيشون بكل سرور في أرمينيا، حيث تضمن لهم جميع حقوقهم. كما كان السكان الأذربيجانيون يعيشون في أرمينيا مع ضمان حقوقهم. ولكن بعد اندلاع المذابح في أذربيجان، حيث ذبح جميع الأرمن، لم يتبق في أذربيجان حاليا شخص أرمني واحد من أصل السكان الأرمن الذي بلغ عددهم في السابق حوالي نصف مليون أرمني في أذربيجان؛ ومع ذلك، قدمت السلطات الأذربيجانية بعض الأعداد المزورة بشأن ذلك الموضوع.

من هو الأكثر تسامحا ومن هو غير ذلك؟ وسأترك الإجابة عن هذا السؤال البلاغي للدول الأعضاء.

السيد مامادوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بمجرد بضع ملاحظات.

ونود أن ننعش ذاكرة الوفد الأرميني بأنه، في المفاوضات الحالية، تستند المبادئ قيد المناقشة في الوقت الحالي إلى وثيقة هلسنكي الختامية. وتشدد وثيقة هلسنكي الختامية على ثلاثة مبادئ. ولكن بطريقة أو بأخرى يحاول الوفد الأرمني تقديم صيغ قصيرة لهذه المبادئ. والمبدأ الأول هو الاستقلال السياسي للدول. وبالنظر لسنوات الحرب ضد السلامة الإقليمية لأذربيجان، فإن الجانب الأرمني انتهك ذلك المبدأ. تلك هي المسألة الأولى.

والمبدأ الثاني هو احترام السلامة الإقليمية للدول. ونحن نتعجب من الكيفية التي يرى بها الجانب الأرمني أن التزامه بموجب القانون الدولي هو تحديدا، احترام السلامة الإقليمية للدول.

والمبدأ الثالث هو المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، بما يتوافق مع السلامة الإقليمية للدول، على النحو المنصوص عليه في وثيقة هلسنكي الختامية. وتقدر أذربيجان تقديرا كبيرا مبدأ تقرير المصير. والمسألة هي أن أرمينيا لا يحق لها إطلاقا التحرز إزاء ذلك المبدأ. فعلى سبيل المثال،، أولا، إنها تسترت على استخدام القوة ضد أذربيجان والتطهير العرقي؛ ثانيا، هي تسعى لصرف الانتباه عن الحالة الشنيعة الأحادية

العرق التي أنشأتها أرمينيا بصورة مصطنعة في أرضها. أما بالنسبة لحالة خوجالي فإنها، فعلا، أحد أحلك الصفحات في تاريخ البشرية.

وفي ما يتعلق بالمسؤولية، أود تذكير الجميع بأنَّ الرئيس سيرج سركسيان، الرئيس الحالي لأرمينيا، والذي كان رئيساً للتشكيلات المسلحة غير القانونية التي شكلتها أرمينيا في أراضي أذربيجان المحتلة والتي احتلت بلدة خوجالي في عام ١٩٩٢، أقرَّ علانية وكتابة، دون أيِّ شعور بالندم، وبشكل قاطع، بأنه مذنب بإبادة سكان البلدة والمدافعين عنها. والاقتباس التالي من مقابلة شهيرة مع الرئيس الأرمني غنيّ عن البيان:

”قبل أحداث خوجالي، كان الأذربيجانيون يظنون أنَّ الأرمن أناسٌ لا يستطيعون مد أيديهم بأذى إلى السكان المدنيين. وقد تمكنا من محو تلك الصورة النمطية“.

ويرد هذا الاقتباس في مقابلة مع توماس دي وال، نشرها في كتابه ”الحديقة السوداء: أرمينيا وأذربيجان خلال السلم والحرب“، الصادر عن New York University Press في عام ٢٠٠٣. وأعتقد أنَّ الاقتباس يُظهِر بوضوح مسؤولية الحكومة الأرمنية.

وفي ما يتعلق بأذربيجان، لم تمنح الحكومة أية جوائز لأي شخص أدين بتُهَم الإرهاب. إن حكومة أرمينيا هي التي أصدرت عفوا عن مونتي مِلكونيان، الذي أدين بالإرهاب. واستقبل رئيس وزراء أرمينيا شخصا آخر أدين بالإرهاب هو، فاروجان كاربتيان، في المطار. ولم يفعل أي مسؤول أذربيجاني أيَّ شيء مماثل قط.

رُفِعت الجلسة الساعة ٢١/٣٠.